

الجمهورية التونسية



رئاسة الحكومة

## برنامج عمل الحكومة لسنة 2012

مارس 2012





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بين أيدينا اليوم أول برنامج عمل لأول حكومة وطنية منتخبة بإرادة شعبية حرة بعد ثورة رائدة، أعادت الشعب إلى موقعه الطبيعي في قلب اهتمامات الدولة، كما فتحت المجال للمجتمع المدني للقيام بأدواره المطلوبة منه. ويأتي هذا البرنامج في وضع إقليمي ودولي صعب، متحرك وغير مستقر، ينبئ بتحولات جيواستراتيجية تفرض علينا تقوية قدراتنا وتجميع إرادتنا من أجل كسب الاستحقاقات القادمة.

وانطلاقاً من عزمنا على تقديم المضاف لبلادنا ولشعبنا في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخنا، فقد اخترنا أن نعتمد مقاربة جديدة في التخطيط، انطلقنا فيها من رؤية مستقبلية لتونس الثورة، ومن جملة من القيم، وانتهينا إلى عدد من المهام المستعجلة، هي ثمرة استشارات جهوية واسعة عكست انتظارات وأولويات مختلف الفئات والجهات وخاصة منها الأقل حظاً في التشغيل والتنمية. ولتحقيق ذلك اعتمدنا سياسة اقتصادية طموحة قادرة على أن تحقق نسب تنمية تسمح بانطلاق اقتصادنا، وبرامج اجتماعية جريئة في دعم ضعاف الحال وفي تقليص الفوارق وفي التوزيع العادل للثروة.

إن نجاحنا جميعاً في هذه المرحلة هو حماية لثورتنا المباركة وتجسيم لأهدافها وتحقيق لعدالة انتقالية تتلائم فيها المحاسبة والمصالحة، وفتحة هامة على مستقبل واعد لبلادنا، تسعى هذه الحكومة إلى توفير أسس بنائه، من خلال حرصها على إدارة الشأن العام ضمن تشاركية بينها وبين كل الفاعلين في المجتمع المدني، يعززها حوار وطني واسع حول أهم الإصلاحات الهيكلية يفتح أفقا لبناء تونس الجديدة.

قال تعالى: «إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعماً يعضكم به إن الله كان سميعاً بصيراً».

رئيس الحكومة

حمادي الجبالي

# الفهرس



6	<b>I. توطئة</b>
9	<b>II. الرؤية العامة</b>
11	<b>III. القيم والمبادئ</b>
12	<b>IV. السياسات العامة</b>
13	<b>1. في المجال السياسي والإعلامي</b>
14	<b>2. في المجال الأمني</b>
14	<b>3. في المجال المجتمعي</b>
15	<b>4. العدالة الانتقالية</b>
16	<b>* مقاومة الفساد</b>
17	<b>5. في المجال الاجتماعي</b>
20	<b>6. السياسة الاقتصادية: 1.6 مرحلة الإنعاش الاقتصادي:</b>
22	<b>2.6 مرحلة الانطلاق الاقتصادي</b>

25	7. البيئية
25	8. في العلاقات الخارجية
26	V. الأفاق
30	VI. تفاصيل الإجراءات العاجلة حسب المجالات والمحاور
95	VII. تفاصيل الإصلاحات الهيكلية
117	VIII. الخاتمة

# توطئة



جاء تشكيل الحكومة باعتبارها أول حكومة وطنية منتخبة بارادة شعبية حرة بعد نجاح بلادنا في كسب الاستحقاق الانتخابي الأول، تلبية لأحد أهم استحقاقات ثورتنا المباركة. وفتح هذا الإنجاز التاريخي المجال واسعا لانطلاك المجهود الوطني في مسيرة تأسيسية وإصلاحية شاملة تتلزم فيها مهمتان أساسيتان، القطع مع منظومتي الاستبداد والفساد، من جهة، وتوفير الأسس للإصلاحات الضرورية لبناء تونس جديدة تتحقق فيها أهداف الثورة كاملة غير منقوصة، من جهة أخرى.

وفي مقابل إيجابية السياقات العام الذي تشكلت فيه الحكومة، فإن حقيقة الواقع الذي كشفت عنه الثورة واستلمت فيه الحكومة مهامها كان هشاً وصعباً على كل المستويات. ومن أبرز عناوينه الاحتقان الاجتماعي والانفلات الأمني وتعثر دورة الإنتاج والانكماش الاقتصادي وتراجع المقدرة الشرائية للمواطن.

أما على المستوى الدولي والإقليمي، فقد تميز الوضع بتطورات غير ملائمة للاقتصاد العالمي وخاصة منطقة الأورو إذ يمر هذا الأخير بمرحلة حرجة مردّها بالأساس انتشار أزمة الديون السيادية وما صاحبها من عدم وضوح الرؤية والضبابية بشأن النجاح في تطويرها إضافة إلى تفاقم الأزمات الجيوستراتيجية وتواصل حالة عدم الاستقرار السياسي في عدد من الدول العربية التي شهدت ثورات شعبية حيث تبرز توقعات النمو الاقتصادي العالمي بنسبة 3.3% سنة 2012 وانخفاض النمو في منطقة الأورو بحوالي 0.5%. وسيؤدي تراجع النشاط الاقتصادي العالمي إلى تباطؤ نسق نمو حجم المبادلات العالمية

من السلم والخدمات، وتواصل الارتفاع القياسي لنسب البطالة في جك الاقتصاديات خاصة الصناعية منها، بالعلاقة مع تراجع القدرة التشغيلية للشركات، في ذلك تواصل تطبيق السياسات التقشفية للعديد من الدول الأوروبية بسبب تداعيات أزمة الديون السيادية في المنطقة. ورغم ثقل حجم التحديات وتوالي الاستحقاقات وارتفاع سقف الانتظارات، فقد حرصت الحكومة منذ بداية عملها على مصارحة شعبنا بكل ما يعترض بلادنا من صعوبات، وبذلت أقصى الجهود من أجل حماية أمنه وكرامته والتخفيف من معاناة التونسيين وتحسين ظروف عيشهم. كل ذلك ضمن مقاربة جديدة في الحكم تقوم على التشاركية الفاعلة والمتضامنة بين الدولة والمجتمع المدني، وعلى استيعاب جهود كل التونسيين على أرضية مشروع وطني يسمح ببناء تعاقدات اجتماعية وسياسية جديدة جامعة وحمالة لأهداف الثورة وأمينة عليها.

ولتجسيم إرادتها في حكم تونس بما يليق بشعبنا وثورته الرائدة، وضعت الحكومة برنامجا لعملها خلال سنة 2012 . وأعطت فيه الأولوية لما هو أني ومستعجل من إجراءات وبرامج ومشاريع يستدعيه واقم الشعب والبلاد ويفتح في نفس الوقت نافذة على ما هو مستقبلي من إصلاحات وتطويرات يقتضيها بناء تونس جديدة : حرة وديمقراطية، أصيلة وحديثة، نامية وعادلة، آمنة ومتسامحة. وفيما هو عاجل، حددت الحكومة في برنامجها أربع أولويات تمثل انتظارات كل التونسيين، عازمة على إنجازها بما يلزم من سياسات وإجراءات واعتمادات بالتضامن والتشارك اللازمين مع كل أطراف المجتمع المدني وكل القوى الحية بالبلاد إلى جانب الدول الشريكة والهيئات والمنظمات الدولية ذات الصلة. **وأولوياتنا هي التشغيل، النهوض بالجهات، الأمن والاستقرار والعدالة الانتقالية.**

ومع تقديرها لسلامة خياراتها وسياساتها لكونها استجابة أمينة لمطالب عامة الشعب وخاصة الفئات والجهات الأقل حظا في التنمية، والتي كانت في مجملها محل استشارات، ترى الحكومة أن النجاح في تحقيق هذا البرنامج والارتقاء بالوضع العام في البلاد يقتضي منها ومن كل الأطراف والمجتمع المدني التحلي بروح المسؤولية والمبادرة والتعاون والنقد البناء.

ويتطلب تنفيذ هذا البرنامج تعبئة موارد إضافية في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2012 تم تخصيصها للاستثمار في التنمية الجهوية ودعم التشغيل وضمان موارد الرزق والمساكن الاجتماعية والمحافظة على المقدرة الشرائية للمواطن. وحرصت الحكومة ضمن هذا الخيار على السيطرة على

مستوى عجز الميزانية ونسبة المديونية في المدى المتوسط ضمن المحافظة على توازنات المالية العمومية حسب المعايير الدولية. كما يتطلّب تنفيذ هذا البرنامج تطوير طاقة الحكومة ومؤسساتها على الإنجاز. إن النجاح في تجسيم هذا البرنامج الطموح، هو نجاح يحسب لكل التونسيين ومساهمة مقدرة منهم جميعا في دعم مسار استكمال المرحلة التأسيسية، وإنجاز الانتقال الديمقراطي ودخول تونس الجديدة نادي الدول الديمقراطية والمتقدمة من الباب الكبير، الذي يليق بتضحيات أجيال متعاقبة من الشهداء والجرحى والمساجين والمهجرين.





# الرؤية العامة



توفير أسس بناء تونس الثورية:  
حررة وديمقراطية، نامية وعادلة،  
آمنة ومتسامحة، أصيلة وحديثة،  
تتشارك فيها الدولة والمجتمع  
في إطار من التضامن وروح المسؤولية والمبادرة.



# القيم والمبادئ



يستند أداء الحكومة على خمس قيم ومبادئ توجيهية هي:

**الشفافية** في إدارة الشأن العام والتميز بين الشخصي والعمومي بما يعزز ثقة المواطن والمجتمع المدني في الدولة ويؤسس لمواطنة فاعلة يتمتع فيها المواطن بحقه في مساءلة الحكومة وبسرعة الحصول على المعلومة وسهولة التظلم.

**الأمانة** على أملاك الدولة وأسرارها وحماية المال العام والحرص على صرفه في الأبواب التي تخدم الصالح العام بعيدا عن المحسوبية أو أي اعتبارات أخرى جهوية أو حزبية.

**التشاركية** كآلية وثقافة في التسيير تحرص على استيعاب الأفكار لتوسيع قاعدة الحكم وتدعيم اللامركزية وتقريب الخدمات كما تساعد على تمتين التضامن والتوافق في بناء تعاقدات وطنية تؤسس لملامح تونس الجديدة.

**العدل** في توزيع الثروة بين الفئات والجهات والأجيال حسب الجهد والعطاء، والمساواة في الحظوظ والفرص بما يعزز روح التضامن والشعور بالكرامة لدى كل التونسيين نساء ورجالا ويدعم السلم الاجتماعي ويحمي تونس من الهزات.

**الإرادة** في حكم تونس بما يليق بشعبها وثورته الرائدة من عزم في التقدير والتقرير وتصميم في التنفيذ وقدرة على الإقناع وشجاعة في المحاسبة.

# السياسات العامة



جعلت الثورة بلادنا على السكة الصحيحة لبناء تونس جديدة يحلم بها كل التونسيين: ديمقراطية، متقدمة وحديثة، في نفس الوقت الذي كشفت لنا فيه الثورة عن صعوبة الواقع وتعدد تحدياته وتزايد مطالبه والحاحيتها، كشفت عن الإخلالات الهيكلية الكبيرة في المنظومة الإدارية وفي الحجم الكبير للفساد في جميع المجالات، أضعف جميعها إمكانيات الدولة وعمّق من معاناة الكثير من التونسيين، وفاقم في إضعافها أكثر تعطل دورة الإنتاج والتصدير وتراجع موارد الدولة وخاصة في الفترة التي أعقبت الثورة مباشرة.

إن الخروج بتونس من هذه الوضعية المركبة بين معالجة واقم صعب وتوفير أسس تحقيق تونس الجديدة هو ما تعمل الحكومة على إنجازه منذ بداية عهدتها على هدي من سياسات عامّة تقطع مع الماضي في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبرنامج يتلازم ويتوازي فيه العمل بين معالجات أنية على المدى القصير، وبين القيام في نفس الوقت بإصلاحات بعضها على المدى المتوسط يستدعيها تسريع العمل في هذه المرحلة، وبعضها الآخر هيكلية على المدى البعيد سيكون مادة لحوار وطني واسم ننتهي فيه إلى مقاربات وطنية تؤسس للامح تونس الجديدة.

## 1. في المجال السياسي والإعلامي:

ملتزمون بدعم الإصلاحات الديمقراطية، واحترام الحريات وحقوق الإنسان، ودعم استقلالية الإعلام. تقترح الحكومة على المجلس الوطني التأسيسي الدعوة للانتخابات المقبلة يوم 20 مارس 2013 وتلتزم الحكومة خلال توليها لمهامها بتنمية الحياة السياسية وتسريع الإصلاحات الديمقراطية وتدعيم الحريات وحقوق الإنسان واستكمال مسار الانتقال الديمقراطي، وإدارة الشأن العام من خلال تشاركية فاعلة تجمع الحكومة مع مكونات المجتمع المدني، في إطار حوار وطني حول جملة من الملفات والقضايا الكبرى التي تهم واقع ومستقبل بلادنا، تخرج فضاءنا السياسي وتعصمه نهائيا من كل أنواع الاستقطاب خاصة الإيديولوجي منها، ودعم حرية الإعلام واستقلاليتها، وإرساء مجلس وطني يعمل من أجل صياغة عقد اجتماعي لتونس الجديدة.

كما ستعمل الحكومة على تدعيم الإصلاحات الديمقراطية من خلال المبادرات التالية :

1. بعث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.
2. إحداث هيئة عليا مستقلة للاتصال السمعي والبصري.
3. إرساء المجمع القضائي المختص لمعالجة قضايا الفساد.
4. إرساء مجلس وطني للعقد الاجتماعي.
5. تفعيل لجنة الخبراء.
6. تنظيم حوار وطني حول أهم الإصلاحات.

## 2. في المجال الأمني:

تعزيز الشعور بالأمن والاستقرار في مفهومه الشامل وأبعاده المختلفة.

لتونس والتونسيين ليطيب عيشهم ويزدهر نشاطهم في مختلف المجالات، من خلال تطوير التشريعات لإصلاح المؤسسة والمنظومة الأمنية، وبناء أمن جمهوري محايد عن كل ولاء غير الولاء للوطن وإصلاح الإدارة (الولايات، المعتمديات، البلديات، العمادات) وتأمين حدود البلاد والتصدي الحازم للجريمة المنظمة والعنف وتفعيل الأمن وتحسين خدماته في كل المستويات وتقريبه من المواطن والتقليص من حوادث الطرقات وتطبيق القانون في ظل احترام الحريات وحقوق الإنسان.

## 3. في المجال المجتمعي:

متمسكون بمجتمع وسطى وبمشهد ديني معتدل وفضاء ثقافي متعدد ونسيج اجتماعي فاعل.

**1.3 الثقافي:** دعم حرية الإبداع وتشجيع الإنتاج الثقافي ودعم الاستثمار للارتقاء بالصناعات الثقافية، وتعزيز إشعاع المؤسسات في

الجهات وتقريب المنتج الثقافي باعتباره من الحقوق الأساسية من أجل فضاء ثقافي متنوع ومتعدد.

**2.3 الديني:** ترشيد الشأن الديني على قاعدتي الوسطية والاعتدال وترسيخ الهوية في محيطها العربي الإسلامي من خلال تفعيل

المؤسسات وإثراء الحياة العلمية وتأهيل الإطارات مع تحييد المساجد عن التجاذبات المذهبية والسياسية.

**3.3 الأسرة والمرأة والطفولة:** تعزيز دور النسيج الاجتماعي للمساهمة في تكريس ثقافة المواطنة الفاعلة تعزيزا لدور المرأة في

المجتمع وموقعها في إدارة الشأن العام، ورعاية الطفولة وحماية حقوقها وتوفير حياة كريمة للمسنين وأصحاب الاحتياجات الخاصة.

**4.3 الشباب والرياضة:** تحقيق تحول نوعي في مجال الإحاطة بالشباب من خلال إرساء توجهات جديدة في إطار مقاربة تشاركية تهدف إلى التقليل من الفوارق بين الجهات وتتجه نحو احتضان الشباب بكل فئاته واختلافاته واعتباره شريكا حقيقيا وفاعلا في إنجاز المشاريع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

## **4. العدالة الإنتقالية:**

جادون في تحقيق عدالة إنتقالية تضمن المحاسبة وتعود إلى المصالحة وتقطع مع الماضي.

- الإعتماد على مقاربة تشاركية للتقدم الجاد والسريع لإرساء عدالة إنتقالية تدعم الاستقرار وتحقق السلم الإجتماعي.
- إعطاء الأولوية لتسوية ملف شهداء وجرحى الثورة بتكريمهم والتعويض لهم ولعائلاتهم معنويا وماديا وبتوفير مورد رزق لهم وتمتيع الجرحى بالامتيازات الاجتماعية والعلاج المجاني والسريع.
- تفعيل العفو العام ليشمل كل ضحايا الدكتاتورية منذ الاستقلال وبدون استثناء مع حق العودة للعمل والتعويض لهم وتمتيعهم بالمنافع الاجتماعية مثل الحق في مجانية العلاج بالهياكل العمومية للصحة والحق في مجانية التنقل بالوسائل العمومية وتمكين الطلبة من التسجيل في المؤسسات الجامعية لمواصلة دراستهم وتمتيعهم بالمنح الجامعية.
- إعداد مشروع القانون الأساسي للعدالة الانتقالية وعرضه على المجلس الوطني التأسيسي، ينصف الضحايا ويحقق المصالحة.
- تدعيم حقوق الإنسان.

## \* مقاومة الفساد:

مصوّرون على مقاومة الفساد ومعالجة ملفاتهم بكل أنواعها ودرجاتها قضائياً، ضمن آليات تحقق السرعة والنجاعة والعدل مع ضمان استرجاع الأموال المنهوبة والمهربة.

- تفعيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد المحدثة بالمرسوم 120 لسنة 2011 مع تنقيحه من حيث إعادة النظر في التركيبة وجعل الحصانة نسبية وحذف صلاحيات التحقيق مع فتح إمكانية الطعن في قرارات الحفظ بما يضمن السرعة في الإنجاز والعدل في المعالجة والنجاعة في البت مع دعم الهيئة بكل ما تحتاجه من إمكانيات مادية وبشرية.
- إحداث مجمع قضائي يتركب من قضاة مشهود لهم بالنزاهة والاختصاص في التحقيق في قضايا الفساد مع إعطاء هذا المجمع الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتسريع البت في مثل هذه القضايا.
- دعم لجنة المصادرة بما يضيفي على عملها السرعة والنجاعة.
- دعم لجنة استرجاع الأموال المهربة إلى الخارج بما يضيفي على عملها النجاعة اللازمة والسرعة في استرداد الأموال.
- دعم لجنة التصرف في الأموال والممتلكات المصادرة بما يضمن حسن أدائها والتسريع في إنجاز مهامها.
- إحداث مجلس أعلى تحت إشراف رئيس الحكومة تكون مهمته الإشراف على اللجان المذكورة بهدف دعمها ومتابعة أعمالها والتنسيق بينها تجنباً لتشتت جهودها وضماناً لفعاليتها.
- إعادة النظر في المنظومة الرقابية بما يضمن فعاليتها وتوحيد جهود مكوناتها.



## 5. في المجال الإجتماعي:

عازمون على تحقيق سياسة اجتماعية عادلة، متضامنة وشاملة لكّ الفئات والجماعات.

- 1.5 **تأمين مورد رزق لكّ عائلة** من خلال الترفيع في قيمة المنحة الاجتماعية وتوسيع المنتفعين بها من العائلات المعوزة وتمتعها بمساعدات موسمية وتمكينها بعد تأهيلها من بعث مشاريع صغرى في ميادين الفلاحة وتربية الماشية والمهن الصغرى والصناعات التقليدية.
- 2.5 **تأمين مسكن إجتماعي لكّ عائلة مستحقة** من خلال :

- الانطلاق في برنامج لبناء 30.000 مسكن تسدّد بقروض ميسرة على المدى الطويل، يمولّ جزء منه من ميزانية الدولة لسنة 2012 ويغطّي الجزء الآخر بتمويل خارجي وبمساهمة من الجمعيات.
- الانطلاق في تهذيب 100 حي من الأحياء الشعبية خاصة في محيط المدن الكبرى ومنح مساعدات لتهديب المساكن للعائلات محدودة الدخل.

## 3.5 **تدعيم المقدرة الشرائية للمواطنين** من خلال:

- الزيادة في الأجور في اطار المفاوضات الاجتماعية تشمل ضعاف الحال والترفيع في الأجر الأدنى الفلاحي والصناعي ضمن سياسة عامّة تراعي القدرات المالية المحدودة للدولة وتعطي الأولوية للتنمية الجهوية والتشغيل استجابة لمطالب الثورة.
- السيطرة على ارتفاع الأسعار وخاصة أسعار المواد الأساسية (قفة المواطن) بتشديد المراقبة والتشجيع على زيادة الإنتاج والقضاء على التهريب والاحتكار والتحكم في مسالك التوزيع وتفعيل التدخّل التعديلي للدولة من خلال المخزونات الإستراتيجية مع المحافظة على الدعم.

## 4.5 **الحد من البطالة** : والترفيع من نسق إحداث مواطن شغل جديدة خاصة في الجهات الداخلية والقطاعات ذات الكثافة التشغيلية العليا من خلال:

- دفع الاستثمار الداخلي والخارجي، العمومي والخاص والانتداب في الوظيفة العمومية.
- دعم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتنفيذ المشاريع الكبرى المبرمجة والإضافية ودعم العمل المستقل والتمويل الأصغر.

• تأهيل الباحثين عن الشغل ضمن منظومة جديدة للتكوين المهني منفتحة على حاجيات الاقتصاد ومستجيبة لمتطلبات عروض الشغل في الداخل والخارج.

## 5.5 تحسين الخدمات:

• **الإدارة:** جعل المواطن محور الخدمات الإدارية من خلال إدخال منظومتي الإدارة والحوكمة المنفتحة (Open gov, Open data) ومراجعة الخطة الإستراتيجية للإدارة الإلكترونية وإقرار العمل بنظام الخمسة أيام والحصّة المسترسلة بالوظيفة العمومية.

• **النقل:** توسيع شبكة النقل بكل أصنافه وترشيد أداء كلّ مؤسّساته وتقريب خدماته إلى المواطن والمؤسّسات وتطويرها بنظام معلوماتي جديد من أجل تحسين ظروف التنقل وتوفير أسعار مخفضة للمسنين والطلّاب والباحثين عن الشغل وأصحاب الاحتياجات الخاصة وتوسيع شبكة النقل المدرسي خاصة في الأرياف والربط بين مختلف جهات البلاد والمناطق الصناعية ذات القدرة التشغيلية العالية ودعم مجهود التنمية.

• **الصّحة:** مجانية التغطية الصّحية للفئات المعوزة وتعزيز البنى التحتية والتجهيزات الصّحية بالجهات الداخلية وإعادة هيكلة المنظومة المعلوماتية وتقريب الخدمة الطّبية العامّة والمختصّة إلى المواطن بتوفير مستشفى بكامل الاختصاصات في كل ولاية في إطار التوازن بين الجهات والتكامل بين القطاعين العام والخاص.

• **التربية والتعليم:** تحسين أداء منظومة التربية والتعليم العالي ضمن تشاركية تجمع كل المتدخلين في القطاع والمجتمع المدني من أجل تسكين المؤسّسة التربوية في محيطها الاجتماعي والاقتصادي وربطها بحاجيات سوق الشغل الوطنية والدولية وتحسين ظروف السكن ونوعية الخدمات للطلبة والزيادة في المنحة الجامعية.

# جدول تلخيصي للسياسة الاجتماعية

تحسين الخدمات الاجتماعية والصّحية

حياة كريمة ورفاه اجتماعي لكّ تونسي

مجانبة الخدمة الصّحية لضعاف الحال - تقريب الخدمات الطبية - اعتماد منظومة اعلامية متطوّرة  
لربط المراكز الصحية بالمستشفيات الجامعية - تقريب خدمات الاختصاص : مستشفى بكل الاختصاصات  
في كل ولاية

إعتماد برامج اجتماعية خصوصية

تأمين دخل لكّ عائلة

التقليص التدريجي لمضامر  
التشغيل المشّ وتحسين دخل  
الأجر الأدنى الصناعي والفلاحي  
(SMAG et SMIG)

بناء مساكن اجتماعية بمختلف  
الجهات بالشراكة مع المجتمع  
المدني

سنة 2012 الشروع في بناء 30  
ألف مسكن اجتماعي

مساهمة الدولة 100 م د

النموض بالعائلات الضعيفة  
والفئات المهمّشة

سنة 2012 تتمتع 235 ألف  
عائلة بالمنحة الاجتماعية

## 6. السياسات الاقتصادية:

اقتصادنا من الإنعاش إلى الانطلاق.

جاءت الثورة إيذانا بنهاية منظومة اقتصادية نخرها الفساد ووظفها الاستبداد من خلال تغليقها والتحكم في درجة انفتاحها واحتكار مبادرتها وتركيز ثروتها والتحكم في آليات تمويلها، بالإضافة إلى الإخلالات الهيكلية التي أفرزها منوال التنمية، كاعتماد وجهة تصدير تكاد تكون واحدة هي أوروبا وقدرة تنافسية تعتمد أساسا على يد عاملة رخيصة ومؤسسات متركزة على الشريط الساحلي وصناعات تحويلية لا توفر مواطن شغل في حجم عدد طالبي الشغل بما خلف إنهاكا للمنظومة بأسرها وعجزا متفاقما على النهوض بأعباء التنمية الشاملة والمتوازنة والعادلة، فورثت البلاد فوارق بين الجهات وأخرى بين مكونات المجتمع ومعتلين أكثر رغم تأهل العديد منهم. كل ذلك يؤكد على أن الانتقال هو انتقال من منظومة سياسية استبدادية إلى أخرى ديمقراطية وفي ذات الوقت انتقال من منظومة اقتصادية إلى أخرى تستفيد من الانتقال السياسي كشرط لازم من شروطها وتضيف شروطا أخرى من داخلها. لقد تسببت الأحداث المرافقة للثورة في تراجع نسبة النمو (-1.8%) فكان لعدم الاستقرار الأمني، وتضرر العديد من المؤسسات خلال الأحداث والتحركات الاجتماعية وتبعات الثورة الليبية بالغ الأثر على تعطل الإنتاج أدى إلى انخفاض ملحوظ للنشاط الاقتصادي في البلاد والزيادة في عدد العاطلين عن العمل. إن إحداث فرص عمل جديدة في تونس يتأتى بشكل رئيسي من الزيادة في نسبة النمو في القطاعات الإنتاجية المختلفة كالزراعة والصناعة والخدمات والسياحة والنقل والتجارة وغيرها. ولتحقيق هذه الزيادة في نسبة النمو، وجب أساسا استحداث نسق الاستثمارات الوطنية والأجنبية، الشيء الذي لن يتحقق إلا بتوفير المناخ الملائم لذلك. ولتنشيط عجلة الاقتصاد وتوليد نسبة النمو اللازمة لتحقيق وظائف تفي بالحاجيات المستقبلية، كان من المؤكد أن يمر الإصلاح الاقتصادي بمرحلتين، مرحلة الإنعاش خلال سنة 2012 ثم مرحلة الانطلاق بداية من 2013.

**1.6 مرحلة الإنعاش الاقتصادي:** أقرت الحكومة الزيادة في النفقات العمومية من أجل تحفيز الاقتصاد من خلال ضخ استثمارات عمومية إضافية في مجالات اجتماعية ومشاريع البنية الأساسية، مما سيساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية وخلق فرص التشغيل اللازمة لتعزيز الاستقرار في البلاد. وتحقيقا لذلك، ستعول الحكومة على الإمكانيات الذاتية المتوفرة أساسا، ثم التمويلات الدولية لتعبئة الموارد اللازمة. تركز الحكومة خلال هذه المرحلة على

**أولا: الزيادة في نفقات التنمية** من خلال الرفع غير المسبوق في الاستثمارات المخصصة لها بنسبة 34% مقارنة بميزانية سنة 2011 و23% مقارنة بقانون المالية الأصلي لسنة 2012، وتعديل هيكل النفقات بتخصيص ربعها للتنمية. ودعما لهذا المجهود الهام، أقرت الحكومة عدة إجراءات لاستحداث نسق إنجاز المشاريع والتقليص في أجل التنفيذ وإحداث خلية متابعة ملحق برئاسة الحكومة.

**ثانيا: دعم التنمية الجهوية** من خلال الزيادة بـ1000 م.د، مقارنة بقانون المالية الأصلي لسنة 2012 خصّصت حصريا للمشاريع والاستثمارات في الجهات الداخلية بما يسهم في التقليص من التفاوت الجهوي .

**ثالثا: تعزيز برامج التشغيل والتكوين** من خلال القيام بمجهود إضافي بانتداب 25.000 موظف في القطاع العمومي، واستبدال برنامج أمل ببرنامج «التشجيع على العمل» حيث يتمتع العاطلون عن العمل بمنحة شهرية لمدة سنتين شرط التزامهم بمتابعة برنامج محدد في تطوير المهارات الفنية لمدة عامين في مراكز التكوين المهني الحكومية والخاصة. ويرافق ذلك إحداث خطوط تمويل جديدة بشروط ميسرة لدعم العمل المستقل والانتصاب للحساب الخاص وتحفيز جبائي من أجل التشغيل زيادة على الحوافز المعمول بها.

وتلتزم السياسة الاقتصادية للحكومة بالتحكم في التوازنات المالية العمومية على المدى المتوسط من خلال إتباع سياسة إنعاش اقتصادي ظرفية لمدة سنة من نوع «تحرك وقف» GO AND STOP بحيث تخفّض نسبة العجز بعد ذلك تدريجا إلى مستوى أقل من 3% من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة المديونية في حدود 40% في أفق 2016.



**2.6 مرحلة الانطلاقة الاقتصادية:** ويتم ذلك من خلال التأسيس لمنوال جديد للتنمية يركز على الترفيه في حصة القطاعات الواعدة في هيكله الناتج المحلي الإجمالي والقائمة على التجديد والابتكار وذات القيمة المضافة العالية والقدرة التشغيلية الهامة لأصحاب الشهادات على غرار تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والصناعات الغذائية والبيوتكنولوجية والطاقت المتجددة والخدمات. كما يستند المنوال الجديد على التطور الهام المتوقع لقطاع الخدمات وعلى انتعاشه القطاع السياحي بفضل الأفاق الواعدة لتطوير نشاطه وتنويعه. وتمكن هذه الانطلاقة من تخفيض نسبة البطالة إلى حدود منخفضة واستيعاب كامل الطلبات الإضافية والترفيه من نسق أحداث مواطن شغل جديدة، خاصة في الجهات الداخلية والقطاعات ذات الكثافة التشغيلية العليا من خلال :

- دفع الاستثمار الداخلي والخارجي، العمومي والخاص.
- دعم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتنفيذ المشاريع الكبرى المبرمجة والإضافية ودعم العمل المستقل والتمويل الأصغر.
- تأهيل الباحثين عن الشغل ضمن منظومة جديدة للتكوين المهني منفتحة على حاجيات الاقتصاد ومستجيبة لمتطلبات عروض الشغل.

ويترافق هذا المنوال مع التحكم في التوازنات المالية الداخلية والخارجية، من ذلك حصر نسب العجز الجاري وعجز الميزانية والمديونية من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة التضخم في حدود معقولة.

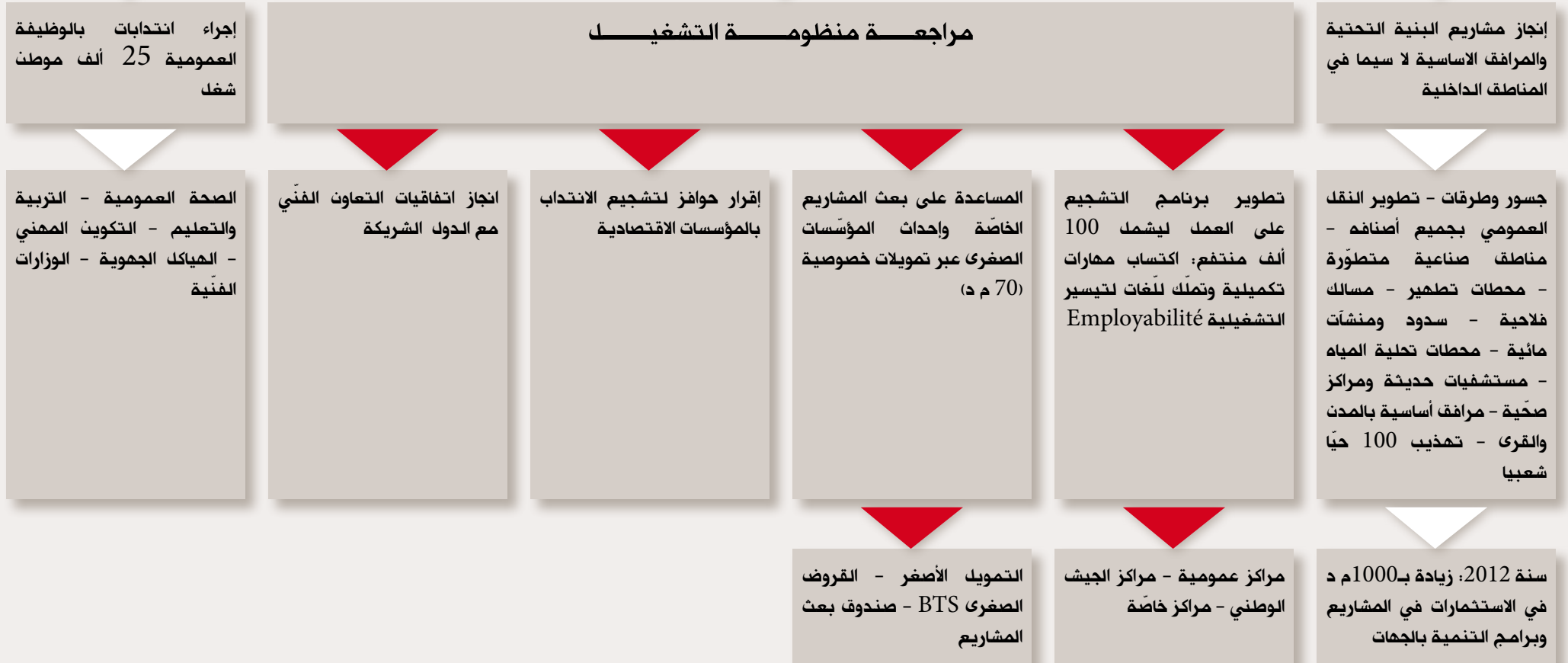
ويستوجب منوال التنمية الجديد توفير مناخ ملائم لدفع الاستثمار يستند إلى إصلاحات هيكلية في العديد من المجالات والقوانين تفتح الحكومة حولها مشاورات وطنية مع الخبراء ومكونات المجتمع المدني:

1. مراجعة منظومة تشجيع الاستثمار انطلاقا من شهر أفريل 2012.
2. إصلاح منظومة الصفقات العمومية انطلاقا من شهر أفريل 2012.

3. إحداء هيئة وطنية للاستثمار من أجل إسراع وتسهيك الاستثمار خلال 2012.
  4. إحداء صندوق سيادي للاستثمار خلال 2012.
  5. مراجعة مجلة الديوانة.
  6. الانطلاق في إصلاح المنظومة الجبائية.
  7. إرساء معلومة الحوكمة والإدارة المفتوحة OPEN GOV. OPEN DATA.
  8. إرساء المشاريع الكبرى للاقتصاد الرقمي والمعرفي.
  9. إعداد إطار تشريعي خاص بصناديق الاستثمار الإسلامية.
  10. إعداد مشروع صندوق الزكاة و إعادة تفعيل الأوقاف على قاعدة الوضوح القانوني وشفافية وحيادية المؤسسات و ضمان مراقبة الدولة.
- إن النجاح في بلورة المقاربات الوطنية للإصلاحات الهيكلية سيعين على توجيه الإجراءات العاجلة والإصلاحات المتوسطة المدى بما يزيد من فاعليتها وقدرتها على تحقيق النمو المطلوب في مرحلة الانطلاق.

# جدول تلخيصي لإجراءات تعافي الاقتصاد

زيادة الانفاق العمومي لتحفيز الإقتصاد والنموذج بالتشغيل وتحقيق التنمية في الجهات والعدالة الاجتماعية بين الفئات



التحكم المرحلي في عجز ميزانية الدولة لسنة 2012 بـ 6.6% - حصر المديونية العمومية في حدود 46%

GO AND STOP



## 7. البيئية:

من أجل بيئة نظيفة ومحيط جميل ومدن محمية من الكوارث الطبيعية.

مراجعة السياسة العامة البيئية في اتجاه مزيد إدراج البعد البيئي في عملية التخطيط للتنمية و في الاستراتيجيات القطاعية و العمل على مصالحة المواطن مع محيطه بما يضمن مشاركته الفعلية في الحفاظ عليه.

## 8. في العلاقات الخارجية:

ديبلوماسية نشيطة وفاعلة، وسياسة خارجية مستقلة ومنحازة لقضايا الحرية والديمقراطية. ورافدا لخدمة قضايا الاقتصاد والتنمية وجلب الاستثمار وتنمية المبادلات التجارية وإعطاء صورة جديدة لتونس «Label Tunisie» تعكس تونس الثورة في كل أبعادها.



تأسيساً على نجاحنا في الخطوات المقطوعة في مسار الانتقال الديمقراطي وعلى مؤشرات بداية خروج اقتصادنا من مرحلة الانكماش نحو التعافي خلال السنة الجارية 2012، حددت الحكومة في برنامجها الأهداف الكبرى لبناء مشروع اقتصادي واجتماعي واعد يرتقي إلى مستوى أهداف الثورة وتطلعات الشعب. وتنبني المقاربة الجديدة للإصلاح والتحديث أولاً وقبل كل شيء، على التنمية السياسية والإصلاحات الديمقراطية ودعم حرية الإعلام واستقلال القضاء، وإدارة تقوم على مبادئ الحوكمة الرشيدة ومنهج في إدارة الشأن العام يقوم على تشاركية فاعلة بين الحكومة والقطاعات العمومي والخاص ومختلف مكونات المجتمع المدني والتضامني.

ولتجاوز الإخلالات الهيكلية لمنوال التنمية وما نتج عنها من انكماش اقتصادي واحتقان اجتماعي وتفاقم البطالة واختلال التوازن بين الفئات والجهات، اعتمدت الحكومة إستراتيجية تنمية للفترة 2012-2016 تتضمن حزمة من الإصلاحات الهيكلية ستفتح حولها حواراً وطنياً. وتهدف هذه التوجهات الإستراتيجية بداية من سنة 2013 إلى تحقيق الانطلاقة الاقتصادية بعد مرحلة من التعافي من خلال تسريع نسق النمو لبلوغ أعلى النسب الممكنة التي تسمح بمعالجة مشاكل البطالة والتفاوت الجهوي بصفة جذرية.

وتتمحور هذه التوجهات أساسا حول ثمانية محاور أساسية:

1. تركيز مقومات الحكم الرشيد وتكريس اللامركزية والتشاركية.
2. شمولية التنمية لكل الفئات والجهات،
3. تثمين الكفاءات الوطنية وتطوير نظام التعليم والتكوين والملاءمة بين التعليم والتشغيل،
4. تعصير هيكله الاقتصاد والترفيه في الإنتاجية والتنافسية وتأسيس منظومة للابتكار والتجديد،
5. إعادة تأهيل القطاع العام وتعزيز القطاع الخاص وتكوين شراكة دائمة بينهما،
6. تنمية البعد الاجتماعي والتضامني للمنظومة الاقتصادية
7. المحافظة على البيئة وضمان حقوق الأجيال القادمة،
8. تعميق مسار الاندماج في الاقتصاد الإقليمي والعالمي.

وتتطلب هذه الانطلاقة الاقتصادية توفير مناخ حافز يحقق استدامة النمو ويعزز تنافسية الاقتصاد ويدفع التشغيل ويحسن ظروف العيش ويضمن إشعاع التنمية في كل الجهات.

أما على مستوى النمو، يهدف المنوال الجديد إلى تحقيق نسب نمو لا تقل عن 7% بداية من 2015، من خلال مواصلة استحداث تطور حجم الاستثمار بحوالي 11% سنويا، لترتفع نسبته من الناتج الداخلي الخام إلى 26% في سنة 2016 ويكون للشراكة بين القطاعين العام والخاص دور أساسي. وسيتمكّن هذا المستوى من النمو من الارتقاء بالدخل الفردي إلى حوالي 9.000 دينار بداية من سنة 2016.

ويرتكز منوال التنمية الجديد على التحكم في التوازنات المالية الداخلية والخارجية، حيث ينتظر أن تنحصر نسبة العجز الجاري في حدود 3.4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2016، وأن لا تزيد نسبة التضخم على 3.5% في غضون نفس السنة. وسيرتفع حجم الصادرات سنويا بنسب لا تقل عن 10% خاصة

مع توقع تحسن المحيط العالمي والإقليمي والنجاح في كسب صادراتنا التونسية أسواقا جديدة. كما تركز سياستنا الاقتصادية على التحكم في توازنات المالية العمومية، خاصة منها عجز الميزانية الذي سينخفض إلى أقل من 4% من الناتج المحلي الإجمالي، وحصص نسبة المديونية في حدود 40%. ويرتكز المنوال الجديد على تنمية القطاعات الواعدة، والقائمة على التجديد والابتكار وذات القيمة المضافة العالية والقدرة التشغيلية المرتفعة لأصحاب الشهادات العليا، على غرار تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والصناعات الغذائية والبيوتكنولوجية والطاقت المتجددة. كما يستند المنوال الجديد على التطور الهام المتوقع لقطاع الخدمات الذي ينتظر أن لا يقل نموه عن 7% وعلى انتعاش القطاع السياحي بفضل الآفاق الواعدة لتطور نشاطه. وستمكن هذه الانطلاقة من تخفيض نسبة البطالة إلى حدود 12% مع استيعاب الطلبات الإضافية.

إن خيار تونس في تأسيس دولة حديثة وديمقراطية واقتصاد مزدهر وتنافسي ومجتمع متماسك ومنفتح، هو خيار بات لا رجعة فيه، فرضته ثورة شعبنا الأبي، يستدعي منا جميعا العمل الجاد والدؤوب من أجل إنجازه والدفن به إلى الأمام. وستعمل الحكومة في هذا السياق بالتشارك مع مكونات المجتمع المدني وفي إطار التعاون مع الدول الشريكة، على تنفيذ برنامج عمل يجمع بين الطموح والواقعية ضمن إمكانياتنا الذاتية، من خلال اتخاذ ما يلزم من الإجراءات لخدمة الأولويات المستعجلة، كما ستعمل في نفس الوقت على توفير كافة الأسس والظروف الملائمة لإنجاح المسار الديمقراطي والشروع في تركيز منوال تنموي جديد ومنهج في الحكم يجعل تونس والتونسيين على سكة بناء تونس الجديدة التي نطمح بها ونتمناها لأجيالنا القادمة.

# جدول توضيحي لمنوال التنمية الجديد

## تنمية الثروة الوطنية وإحداث المزيد من مواطني الشغل

الرفع من نسق النمو من -1.8% إلى 3.5% سنة 2012 ليبلغ حدود 8% سنة 2017 وإحداث 75 ألف مواطن شغل خلال سنة 2012

### دعم إعتقاد مقارنة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)

- تنفيذ بعض المشاريع النموذجية
- رقمنة الإدارة والتراث
- بنية أساسية
- محطات لوجستية

### تحويل تونس إلى قطب مالي إقليمي

- تطوير وتنشيط السوق المالية
- وتشجيع التمويل المباشر
- تنويع مصادر التمويل وحفز الاقتصاد الحقيقي
- مساهمة السوق المالية بـ20% من تعبئة الآذخارات

### تنويع وتوسيع القاعدة الاقتصادية

- المراهنة على القطاعات الواعدة ذات القيمة المضافة المرتفعة والمستوى التكنولوجي العالي لتحويل تونس إلى قطب تكنولوجي في :
1. صناعة مكونات السيارات
  2. صناعة مكونات الطائرات
  3. تكنولوجيا المعلومات والاتصال:
  4. صناعات الأغذية
  5. الخدمات الاستشفائية المتطورة
  6. الخدمات المالية والمصرفية
  7. خدمات الدراسات والاستشارات الهندسية
  8. السياحة الرفيعة
  9. الفلاحة الحديثة ذات المردودية العالية
- نمو المبادلات التجارية 6% سنة 2012

### حفز الاستثمار الداخلي وجذب المزيد من الاستثمارات الخارجية

بلوغ نسبة الاستثمار العام 22.7%  
من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 أي  
بنسبة تطور 12.1%

### توسيع مجال الشراكة والتعاون

- تدعيم الشراكة مع الاتحاد الأوروبي للحصول على مرتبة الشريك المتقدم
  - توسيع الشراكة الاقتصادية مع الفضاءات الاقتصادية المغربية والخليجية والإفريقية
  - الانفتاح على فضاءات أمريكا وآسيا
- نمو المبادلات التجارية +6% سنة 2012

### مراجعة منظومة التعليم والتكوين

- للرفع من كفاءة الخريجين
- ملاءمة البرامج مع حاجيات السوق
- المراهنة على مهارة اليد العاملة وكفاءة الإطار العليا

### تطوير البنية الأساسية

- المناطق الصناعية
- تحسين المرافق العامة
- شبكة الطرق والسكك الحديدية
- تركيز محطات الخدمات اللوجستية
- تهميز المناطق الصناعية والفضاءات الاقتصادية بشبكات التدفق العالي

### استحداث نسق الإصلاحات الهيكليّة

- مراجعة القوانين المنظمة للاستثمار والصفقات العمومية
- إصلاح المنظومة الجبائية
- صلاخ المنظومة الإدارية لضمان النجاعة والمردودية
- تطوير آليات الرقابة ومتابعة تنفيذ المشاريع

### تحسين مناخ الأعمال

- اعتماد قواعد الحوكمة الرشيدة ومقاربة الرشوة والفساد
- تحسين مردودية الإدارة
- استقلال القضاء
- احترام الحريات

### أحد الشروط الأساسية لتنفيذ الاستثمارات

- تحسين مناخ الأمن العام بالبلاد وضمان احترام القانون

# تفاصيل الإجراءات العاجلة حسب المحاللات والمحاوير



ستعمل الحكومة خلال عهدتها على تنفيذ جملة من الإجراءات العاجلة لتعافي الاقتصاد الوطني والاستجابة لطلبات الثورة. وتشمل هذه الإجراءات ما يلي:

1. تنمية الحياة السياسية وتسريع الإصلاحات الديمقراطية
2. تعزيز الشعور بالأمن في مفهومه الشامل وأبعاده المختلفة
3. مجتمع وسطي ومشهد ديني معتدل وساحة ثقافية متنوعة
  - 1.3. ترشيد الحالة الدينية
  - 2.3. الارتقاء بالمجال الثقافي
4. تحقيق عدالة انتقالية تضمن المحاسبة وتقود إلى المصالحة
5. حوكمة رشيدة وإدارة ناجعة

6. مجابهة الفقر والإقصاء الاجتماعي
7. الحد من البطالة وتطوير آليات التشغيل
8. تعافي الاقتصاد وتطوير مناخ الاستثمار والحفاظ على التوازنات العامة
  - 1.8. تنمية اقتصادية شاملة وقادرة على المنافسة
  - 2.8. تحسين مناخ الأعمال ودعم الاستثمار
  - 3.8. جهاز نقدي ومصرفي مساند لتمويل الاقتصاد
  - 4.8. إقرار المصالحة والعدالة الجبائية وتطوير الديوانة
  - 5.8. الفلاحة
  - 6.8. تعزيز البنية الأساسية
  - 7.8. تطوير قطاع النقل واللوجستية
  - 8.8. السياحة والنهوض بقطاع الصناعات التقليدية
  - 9.8. التحكم في الأسعار والنهوض بالتجارة
  - 10.8. الصناعة والطاقة والمناجم
9. تنمية بشرية متعددة الأبعاد وشاملة للجميع من أجل تحقيق الرفاه الاجتماعي
  - 1.9. الصّحة
  - 2.9. المنظومة التربوية
  - 3.9. التعليم العالي والبحث العلمي

- 4.9. المرأة والأسرة والطفولة
- 5.9. الشباب والرياضة
- 6.9. النهوض الاجتماعي
- 7.9. التونسيون بالخارج
10. تحقيق مقومات بيئة سليمة والحماية من الكوارث الطبيعية
11. تنمية جهوية متوازنة
12. السياسة الخارجية



## 1. تنمية الحياة السياسية وتسريع الإصلاحات الديمقراطية

القطع نهائيا مع مقدمات وأسباب ونتائج منظومة الاستبداد وبناء تعاقد سياسي جديد تتضافر في إطاره جهود كل التونسيين لإنجاز مسار الانتقال الديمقراطي الشامل وصياغة دستور جديد يعبر عن توافق التونسيين حول طبيعة النظام السياسي وملامح تونس المستقبل وما يقتضيه كل ذلك من إصلاحات ديمقراطية ضرورية لتنمية المشهدين السياسي والإعلامي.

المحور	الإجراءات
القطع مع منظومة الاستبداد وتعزيز الانتقال الديمقراطي الشامل	استكمال الخطوات المتبقية إلى غاية انتهاء المجلس الوطني التأسيسي من صياغة دستور جديد. بعث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والإستعداد للانتخابات المقبلة.
إدارة سياسية تشاركية	التشاور الدوري مع جميع الأحزاب الممثلة وغير الممثلة بالمجلس الوطني التأسيسي وبقية الفاعلين في المجتمع المدني حول أهم وأدق الملفات والقضايا التي تواجهها بلادنا في هذه المرحلة مثل المجهود التنموي ودعم الحياة الحزبية والجمعياتية والعلاقات الخارجية ودور الإعلام العمومي وحماية نمط عيش التونسيين وإرساء منظومة العدالة الانتقالية.
بناء الثقة بين المواطن والدولة	تطوير قانون الأحزاب والجمعيات من خلال حزمة من التشريعات الجديدة والآليات والإجراءات تزيد في قدرته على الفعل والبناء. معالجة وضعية البلديات بتنفيذ النيابات الخصوصية من أجل تعزيز جهود الدولة في خدمة المواطن وتحسين ظروف عيشه.
	تأهيل الإدارة لتحسين وتقريب خدماتها للمواطن من خلال: - تخليص الإدارة من منظومة الفساد

<p>- تطوير المنظومة الإدارية - إرساء ثقافة إدارية تجعل خدمة المواطن في قلب اهتمام الإدارة ومبرر وجودها. - تفعيل المتابعة والتقييم المستمر لمستوى الخدمات العمومية وجودتها قصد تمكين المواطن من إبداء رأيه ومشاركته في تحسين نوعية هذه الخدمات خصوصا في مجالات الصحة والتربية والتغطية الاجتماعية والإدارة.</p>	
<p>بعث هيكل وطني استشاري يشمل مختلف الأطراف الاجتماعية والسياسية معززا ببعض الخبرات لدفع الحوار الوطني حول جملة من الملفات من أجل صياغة عقد اجتماعي جديد جامع.</p>	<p>إرساء مجلس وطني للعقد الاجتماعي</p>
<p>البت في ملفات القضايا العادلة لرموز العهد البائد والذين أجرموا في حق الشعب والشهداء والجرحى واتخاذ الإجراءات اللازمة لتتبع المتهمين الفارين إلى الخارج ومحاكمتهم.</p>	<p>بناء الثقة في المؤسسة القضائية وتحقيق استقلاليتها</p>
<p>الإسراع في تطهير القضاء باستبعاد كل من تورط في منظومة الفساد من مواقع المسؤولية في الجهاز القضائي وتعويضهم بمن عرفوا بالنزاهة والكفاءة.</p>	
<p>تسريع إجراءات استرداد الأموال المهربة بالخارج وما يقتضيه ذلك من إجراءات قضائية مصاحبة.</p>	
<p>إعداد مشروع قانون يهم الهيئة القضائية المؤقتة لإدارة القضاء العدلي إلى حين تركيز مجلس أعلى للقضاء</p>	
<p>الشروع في إرساء قطب قضائي بدائرة قضاء المحكمة الابتدائية بتونس مهمته البت في القضايا المتعلقة بالفساد المالي لتحقيق النجاعة والسرعة في فصلها ومعالجة بعض المسائل التي تعيق الاقتصاد الوطني على غرار التحاجير ومصادرة الأملاك.</p>	
<p>مراجعة القوانين التي تنظم مؤسسات وزارة العدل وطرق انتداب وتكوين القضاة ومساعدتي القضاء باتجاه منع التجاوزات والمحسوبية والغش في المناظرات ، بما يحقق المساواة والشفافية والجدوى وتشمل المنظومة تكوين القضاة ومساعدتي القضاء من محامين وعدول تنفيذ وعدول إشارات وخبراء عدليون ومترجمون محلفون وغيرهم.</p>	

العمل على تسريع إجراءات تتبع و المتهمين الفارين إلى الخارج وتسليمهم ومحاكمتهم.

الشروع في وضع برنامج لحماية المؤسسات القضائية والقضاة ومزيد العناية بالملفات المنشورة والأرشيف باعتماد التقنيات الحديثة وإحداث سلك يعنى بحماية المحاكم.

الشروع في حوار من أجل تعديل للقوانين المنظمة للمهن القضائية والقانون المنظم للمجلس الأعلى للقضاء بالتشاور مع الهيكل والأطراف المعنية تراعى فيه مقتضيات استقلالية القضاء ونجاعة وفاعلية العمل القضائي، وتشمل التصورات تركيز مخبر وطني للفحص لاختبارات الأدلة الجنائية بالتعاون مع مخابر عالمية مشهود بجودتها في هذا المجال وتطوير القانون المنظم لحماية المعطيات الشخصية حتى يكون منسجما مع المعايير الدولية.

الشروع في مراجعة القوانين الجزائية والمدنية والمالية وغيرها وكذلك القوانين المتعلقة بالوزارة والهيكل التابعة لها حتى يكون الإصلاح شاملا وموسعا وعميقا ومنسجما مع قيم الثورة.

تطوير المنظومة الإصلاحية والسجنية على مستوى البنية التحتية والقوانين التي تحكمها في اتجاه الانسجام مع المعايير الدولية وتعزيز الدور التكويني والتأهيلي للسجون ومراكز الإصلاح من خلال توسيع دائرة المستفيدين من الدورات التكوينية العلمية والمهنية والورشات بالتنسيق مع الوزارات المعنية كوزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الشؤون الدينية ووزارة التربية والتعليم وغيرها لتخفيض نسبة العود وحماية البلد من الظواهر الإجرامية.

مراجعة الخارطة القضائية والسجنية بترميم وصيانة القديم منها وبناء وحدات جديدة مكان التي أحرقت أو أصبحت غير قابلة للاستغلال وتأهيلها لتكون منسجمة مع المعايير الدولية وحقوق الإنسان.

مراجعة المنظومة القانونية والهيكلية للاحتفاظ والإيقاف التحفظي من خلال تحيين التشريعات و تنظيم غرف الاحتفاظ ومراكز الإيداع باتجاه حماية حقوق الأشخاص المودعين بها تحفظيا على ذمة الأبحاث وحفظ كرامتهم وإنسانيتهم.

إحاطة السجل العدلي وبعض إدارات الأبحاث العدلية بوزارة العدل وتعديل المنظومة القانونية التي تنظمها بعد التشاور مع كل الجهات المعنية.

إحداث خطة قاضي تطبيق العقوبات وتنفيذ الأحكام المدنية والتجارية لضمان تنفيذ القرارات والأحكام القضائية، والنظر في توسيع مرجع نظر القاضي المنفرد وتطوير منظومة العقوبات البديلة حتى يكون الإيقاف والسجن استثناء فعلا.

ضبط برنامج لتخفيف العبء على المحاكم وتقليص مدة الفصل في النزاعات القضائية المدنية منها والجزائية والحد من الطعون التعسفية ووضع نظام غريبة للطعون يحد من حجم القضايا المنشورة لدى التعقيب.

وضع خطة متكاملة لتعميم وسائل الاتصال الحديثة بكافة المحاكم وتزويد السادة القضاة وكتبة المحاكم بالتجهيزات اللازمة قصد ضمان سرعة تداول المعلومات والحصول على الخدمة من طالبيها عن بعد وتحسين جودة إسداء الخدمات القضائية.

إحداث هيئة عليا مستقلة للاتصال السمعي والبصري خلال شهر أفريل 2012 بعد التشاور مع جميع الأطراف المعنية في هذا المجال وخاصة أصحاب المهنة بالتوازي مع فتح ملفات الماضي لكشف الممارسات وتعرية المستفيدين من النظام البائد والفاستين من الإعلاميين .

توفير المعلومة وإتاحة النفاذ إليها (Open Data) خاصة من قبل الإعلاميين مما يتطلب تفعيل الاتصال الداخلي في مختلف الوزارات وبين مختلف الهياكل ومؤسسات الدولة الأخرى .

سن إطار قانوني لإصلاح المنظومة المؤسسية والقانونية لقطاع الإعلام العمومي على قاعدة المهنية يسمح بوجود إعلام مستقل يؤدي رسالته النبيلة بدرجة عالية من الحرفية والحيادية والنزاهة.

تطوير التشريعات المتعلقة بالتراخيص الصحفية بما من شأنه أن ييسر عمل الصحافيين المحليين والأجانب في تغطيتهم للحدث التونسي.

تشجيع القطاع الخاص على إقامة طناعة سمعية بصرية مصدرة ومشغلة للإطارات الوطنية.

الحفاظ على استقلالية الإعلام العمومي وإصلاحه

## 2. تعزيز الشعور بالأمن في مفهومه الشامل وأبعاده المختلفة

تطوير المنظومة الأمنية وبناء أمن جمهوري يتلازم مع التنمية والديمقراطية يخدم المصلحة العامة ويسهر على أمن المجتمع والدولة وسلامتهما من الأخطار الداخلية والخارجية في إطار احترام القوانين والتراتبين والمعايير الدولية يحترم حقوق الإنسان والحريات الفردية والعامة ويعزز الشعور بالأمن والأمان لدى المواطن وتحسين الخدمات الإدارية مركزيا وجهويا ومحليا.

المحور	الإجراءات
تطوير المؤسسة والمنظومة الأمنية	دعم التجهيزات وصيانة المقدرات الأمنية وتحسين ظروف سكن الأعوان وعملهم.
	إعادة هيكلية الوزارة وفق المعايير الدولية المتبعة في المجال وتخليصها من بعض الاختصاصات التي فقدت موجبها بعد الثورة وتوظيف مواردها حسب الكفاءات.
	إطلاق إصلاحات قانونية بمراجعة القوانين المتعلقة وخاصة القانون عدد 4 لسنة 1969 المتعلق بكيفية التعاطي مع المظاهرات والتجمهر والقانون الأساسي لقوات الأمن الداخلي لترسيخ حقوق الإنسان والكرامة وتضمن في نفس الوقت لقوات الأمن الاضطلاع برسالتها بفاعلية وشرعية قانونية كاملة.
	حياد المؤسسة الأمنية إزاء النشاط السياسي والثقافي والنقابي بهدف إرساء أمن جمهوري غير قابل للتوظيف لحساب حزب أو شخص وإنما لخدمة البلاد والصالح العام وحماية المواطنين.
	الانطلاق في انجاز تكوين وتدريب يكرس احترام حقوق الإنسان وكرامته والالتزام بالقوانين واستيعاب رسالة جديدة للأمن.
	تطوير منظومة الأرشيف الأمني وفق ما يحمي الدولة ومصالحها وكرامة المواطن وخصوصيته ومصالح الأجيال من جهة حفظ الذاكرة الوطنية.

إرساء منظومة إعلام المواطنين بالإحصائيات المتعلقة بالأمن.	
تعزيز الأمن على الحدود بدوريات مشتركة بين الأسلاك الأمنية المختلفة وكذلك دول الجوار.	تأمين الحدود
تعزيز المراقبة على الحدود بوسائل تقنية وتكنولوجيا متطورة.	
تكثيف الجهد الدبلوماسي من أجل تحييد مصادر التهديد الخارجي للبلاد.	التصدي الحازم للجريمة المنظمة والمخدرات والجماعات العنيفة
إحكام المتابعة لبعض الجماعات العنيفة.	
تطوير المنظومة القانونية من أجل ضمان نجاعة التدخل واستباق الجريمة قبل وقوعها مع ضمان احترام حقوق الإنسان.	
الإعتماد على الوسائل التكنولوجية المتطورة والحديثة.	
تعزيز تجهيزات وهيكله ديوان الحماية المدنية بما يضمن نجاعة التدخلات وسرعتها خلال الكوارث الطبيعية.	تطوير منظومة الحماية المدنية
بعث مدرسة للتكوين والتدريب في مجال الحماية المدنية وتدريب المتطوعين من المواطنين لدعم جهود الحماية المدنية مع الاستئناس ببعض التجارب الناجحة.	
تكثيف الحملات من أجل احترام قانون الطرقات.	ضمان سلامة الطرقات والتقليص من الحوادث مواجهة العنف في الملاعب والفضاءات الرياضية
تعديل القوانين باتجاه تشديد العقوبات على مخالفات السرعة واستعمال الهاتف الجوال أثناء السياقة والسياسة بحالة سكر.	
تشكيل فرق أمنية خاصة مكونة ومدربة للتصدي للعنف تشمل أعضاء من هيئات الأحياء.	

تطوير المنظومة القانونية بما يمكن من منع المشاغبين من التردد على الملاعب والفضاءات الرياضية.

تفعيل هيآت الأعباء في إطار مقاربات تشاركية لمعالجة الظاهرة وتطويقها.

### 3. مجتمع وسطي ومشهد ديني معتدل وساحة ثقافية متنوعة

1.3. ترشيح الحالة الدينية على قاعدتي الاعتدال والوسطية بما يجعلها جامعة ومتجذرة في خصوصياتها من خلال تأهيل الإطارات وبناء مؤسسات فاعلة ومشعة في محيطها محصنة ضد كل أشكال التوظيف من الأشخاص والجماعات.

المحور	الإجراءات
تأهيل الإطارات	وضع تصور للتكوين العلمي والتدريب الوظيفي للواعظ والمرشد والإمام. تنظيم ورشات تدريبية للإطارات الدينية في فنّ الخطابة والإعلام والاتصال. ضبط مقاييس ومعايير موضوعية لتسمية الأئمة.
بناء المؤسسات	إعداد مشروع صندوق الزكاة وإعادة تفعيل الأوقاف على قاعدة الوضوح القانوني وشفافية وحيادية المؤسسات وضمان مراقبة الدولة. بعث صندوق لدعم المعالم الدينية.
الإصلاح الهيكلي والإداري للمنظمة	إصلاح منظومة الحج والعمرة ووضع تصور لإحداث ديوان وطني خاص بالحج والعمرة. إعداد مشروع في الإصلاح الهيكلي للمنظمة. إحداث الإدارات الجهوية والمحلية للشؤون الدينية. إبرام إتفاقية إطارية مع ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري لضبط الملك العام للمساجد. تفعيل الاتفاقيات الدولية المبرمة سابقا وتطويرها والبحث عن فرص أخرى للتعاون.



2.3. الارتقاء بالمجال الثقافي تكريسا لحرية الإبداع والحقوق الثقافية وإضفاء مزيد من الحيوية على الحياة الثقافية بمراكز المدن وداخل البلاد وتشخيص واقم المؤسسات الثقافية للارتقاء بأدائها وتعزيز الحماية للتراث الوطني والمحافظة عليه.

المحور	الإجراءات
الارتقاء بالمشهد الثقافي العام	استرجاع القطع الأثرية المنهوبة ومتابعة المسائل المتعلقة بالأراضي الأثرية التي تم الاستيلاء عليها.
	مواصلة تهيئة المتحف الوطني بباردو وسوسة واتخاذ الإجراءات لاستكمال أشغال مدينة الثقافة.
	دعم مختلف مجالات الإبداع في جميع المجالات ولكل الشرائح.
	توسيع شبكة الفضاءات الثقافية في الجهات وتحسين أدائها.
	تدعيم العناية بالتراث واستثمار ميزات في السياحة الثقافية ودفعم الاستثمار في القطاع الثقافي والارتقاء بالصناعات الثقافية إلى درجات أعلى بما يتيح انصهارها في النسيج الاقتصادي للبلاد.
	الشروع في إنجاز دراسة إستراتيجية حول المنشآت الثقافية ودراسة حول قطاع الكتاب والنشر ودراسة حول إحداث صندوق خاص لتنمية السينما والصورة .
	مراجعة خارطة المهرجانات حتى تكون موزعة بشكل عادل بين كافة الجهات وإضافة المهرجانات «مهرجان القرى الجبلية بالجنوب الشرقي التونسي» و«مهرجان الحوض المنجمي» و«مهرجان القيروان للموسيقى الروحية والصوفية».
	مراجعة التشريعات المتعلقة بالمجال الثقافي (القطاعات الثقافية: السينما والمسرح والموسيقى والتراث والفنون والمؤسسات كبيت الحكمة والمعهد الوطني للتراث من أجل مزيد من الشفافية والنجاعة والمشاركة ودعم حرية الإبداع وحقوق المؤلف).

دعم الشراكة بين وزارة الثقافة ووزارات أخرى (السياحة والتربية ...) للقيام بمبادرات مشتركة خصوصا فيما يتعلق بالبرامج الوطنية الكبرى كالسياحة الثقافية والترغيب في المطالعة والفنون والتي انطلقت اللجان في تفعيلها.

تصنيف بعض من مكونات التراث المادي واللامادي ضمن التراث الإنساني في نطاق مشاريع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة : القصور بالجنوب، مدن تونسية و تراث لامادي: حكايات، مأكلا، ملبس...

## 4. تحقيق عدالة انتقالية تضمن المحاسبة وتقود إلى المصالحة

الإسراع بمعالجة ملف شهداء وجرحى الثورة بطريقة كريمة ومجزية وتفعيل العفو العام والتعجيل بدراسة ملفات الاستبداد والفساد ومعالجتها وفق قانون أساسي يصادق عليه المجلس الوطني التأسيسي ينصف الضحايا ويحقق المصالحة وينعش الاقتصاد ويضعه على مسار التعافي والاستئناف.

المحور	الإجراءات
مقاربة تشاركية لتحديد خيارات العدالة الانتقالية	إطلاق حوار وطني وإنجاز استشارة وطنية في مجال العدالة الانتقالية بالتنسيق مع المنظمات الدولية. عرض مشروع القانون الأساسي الخاص بالعدالة الانتقالية على المجلس التأسيسي حول ملامح مسار العدالة الانتقالية والشروط القانونية والمادية والبشرية الهيكلية لإنجازه.
تفعيل العفو العام	إصدار قانون حول العفو العام وضبط إجراءات حق العودة الى العمل والتعويض يشمل بالخصوص: - تحمل الدولة المسؤولية لجبر الأضرار التي لحقت بالمنتفعين بالعفو العام . - ضبط إجراءات عودة الأعوان العموميين المنتفعين إلى العمل. - إحداث لجنة مختصة للغرض للبت في مطالب التعويض وتحديد المستحقات. - تمكين المنتفعين من مجانية التنقل والعلاج بالهياكل العمومية وتمكين الطلبة من مواصلة دراستهم وتمتعهم بالمنحة الجامعية.
التسريع في معالجة ملفات شهداء وجرحى الثورة	ترتيب معالجة الجرحى بالخارج . حل مشاغل عائلات الشهداء وجرحى الثورة التي يواجهونها وأخذ الإجراءات اللازمة في الغرض.

<p>إنجاز دورات تدريبية لإعداد كوادر قادرة على المساهمة في التثقيف والتكوين في مجال حقوق الإنسان.</p>	<p>تفعيل منظومة حقوق الإنسان والقطم مع الماضي</p>
<p>مراجعة المنظومة التشريعية لتتلاءم مع المعاهدات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والبروتوكول الاختياري حول مناهضة التعذيب.</p>	
<p>إنشاء آلية وطنية مستقلة لحقوق الإنسان تتوافق ومبادئ اتفاقية باريس.</p>	
<p>التعاون مع المنظمات الدولية وتحسين ظروف عملها الميداني.</p>	
<p>إعداد مشروع تنقيح المرسوم عدد 120 لسنة 2011 المؤرخ في 14 نوفمبر 2011 بمكافحة الفساد لمزيد تدقيق صلاحيات الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وسيتضمن محتوى التنقيح:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- حذف صلاحيات التحقيق والإبقاء على صلاحيات البحث والتقصي فحسب،</li> <li>- مراجعة حصانة أعضاء الهيئة وجعلها حصانة نسبية ،</li> <li>- فتح إمكانية الطعن في قرارات الحفظ ،</li> <li>- التنصيب على تعدد أجهزة البحث بقصد ضمان السرعة في الإنجاز.</li> <li>- دعم الهيئة بكل ما تحتاجه من إمكانيات مادية وبشربة لضمان حسن أدائها وفعاليتها.</li> </ul>	<p>مكافحة الفساد</p>
<p>تعيين رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وأعضائها لما نص عليه المرسوم الإطاري عدد 120 لسنة 2011 المتعلق بمكافحة الفساد.</p>	
<p>إحداث مجمع قضائي بالمحكمة الابتدائية بتونس للتحقيق في قضايا الفساد مع تمكينه من الكفاءات والإمكانيات اللازمة لضمان النجاعة والسرعة في الانجاز.</p>	
<p>تفعيل جلب الفارين قبل السنة الجارية.</p>	

الإجراءات	المحور
إحداث مجلس أعلى يرأسه رئيس الحكومة ليشرف على تنسيق ومتابعة ودعم عمل لجان المصادرة واسترجاع الأموال المهربة والتصرف فيها بالإضافة إلى إتخاذ الإجراءات لإعادة النظر في تلك اللجان من حيث تركيبها وطريقة عملها، كدعمها ماديا وبشريا وقانونيا من أجل إكسابها النجاعة والسرعة اللازمين.	التسريع في المصادرة واسترجاع الأموال المهربة
الشروع في الإجراءات للانضمام إلى عدد من المنظمات الدولية المختصة في استرجاع الأموال المهربة وخاصة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سواء في تهمة غسل الأموال وتهمة التهرب الجبائي.	
إحداث مجمع شركات أو مؤسسة وطنية قابضة لضمان حسن التصرف في الأموال والممتلكات والشركات المصادرة.	
تسمية مسؤولين على الشركات المصادرة عوضا عن المتصرفين القضائيين وتكوين مجالس إدارة للشركات لتحسين التصرف فيها حسب معايير الشفافية والجدوى.	
توسيع قائمة الأشخاص المعنيين بمصادرة أملاكهم وفق آلية تضمن العدل والشفافية وحق الاعتراض.	

## 5. حوكمة رشيدة وإدارة ناجعة

بناء الأسس القانونية والهيكلية والترتيبية لحوكمة رشيدة تتلاءم مع وضع الهياكل والآليات الضرورية لمكافحة الفساد تصفية للملفات العالقة ومنعا لأسباب إعادة إنتاجه كشرط أساسية لبناء منظومة إدارية جديدة وناجعة.

تركيز خلية تعنى بالحوكمة الرشيدة في كل وزارة وولاية ومؤسسة عمومية.

الحوكمة الرشيدة

تطوير المنظومة الجزائية في جزئها المتعلق بضبط الجرائم الاقتصادية وتشديد العقوبات المنطبقة عليها وإصدار قانون يتعلق برفع التحفظات والاحترازات التي وضعتها تونس سابقا على اتفاقية الأمم المتحدة حول مكافحة الفساد لسنة 2003.

الانطلاق بداية من أفريل 2012 في إرسال بعثات من الموظفين من عدة قطاعات للتكوين بالأكاديمية الأوروبية ببرلين

القيام بحملات توعية في مختلف وسائل الإعلام والاتصال بالتعاون مع مكوّنات المجتمع المدني العاملة في المجال .  
تفعيل جلب الفارين قبل موفى السنة الجارية.

الانطلاق في إجراء المناظرات في القطاع العمومي في كنف الشفافية والمساواة و تكافؤ الفرص بين المترشحين مع إعتناء معايير الكفاءة والاعتبارات ذات البعد الاجتماعي.

إصلاح شامل لمنظومة الانتداب والترقية والتسمية في الخطط الوظيفية نحو تكريس الكفاءة والمسؤولية والتحفيز والتكوين المستمر ووضع حد للمحسوبية والتعيينات على أساس الولاء دون الكفاءة.

تطوير أجهزة الرقابة الإدارية.

تخليص الإدارة من رموز الفساد ولا تسامح مع أي مخالفات إدارية أو عملية فساد خلال سنة 2012.

التقليص من التعقيدات وتبسيط الإجراءات الإدارية ووضع نصوص استثنائية للإسراع في إنجاز مشاريع التنمية المدرجة في ميزانية الدولة لسنة 2012.

تحسين الأداء الإداري والرقم  
من جودة الخدمات الإدارية

تركيز الهيكل التنظيمية والضرورية لمنظومة الإصلاح الإداري على مستوى الوزارات والولايات بما يضمن حسن التنسيق في مجال الإصلاح على المستوى المركزي والجهوي .

تفعيل فريق المواطنين الرقيب لمتابعة نوعية الخدمة المسداة من مختلف الإدارات التي لها اتصال بالعموم.

تقديم مشروع في إصلاح التوقيت الإداري وأيام العمل الأسبوعي.

وضع النصوص الترتيبية لحسن التصرف في وسائل الإدارة وفي المال العام لضمان عدم منح الامتيازات لغير مستحقيها قانونا وعدم تبذير المال العام والتكشف في النفقات دون أن ينعكس ذلك على حسن سير نشاط الإدارة وعلى جودة أدائها.

تفعيل القانون المتعلق بالنفاز للمعلومة عبر وضع آلية للمتابعة والتنسيق بين مختلف الوزارات بهدف وضع المعلومات والمعطيات الإحصائية على الخط.

تحيين ومراجعة الخطة الاستراتيجية للإدارة الإلكترونية المعتمدة حاليا نظرا للتطورات الجديدة التي يعرفها المجال.

إصلاح منظومة الصفقات العمومية لتعزيز آلية الرقابة والشفافية سواء قبل أو أثناء أو بعد تنفيذها وتسريع آجالها.

بناء منظومة إعلامية لإجراءات إبرام الصفقة العمومية لتسهيل المعاملة واختصار الأجل فيما يتعلق بفرز العروض والمصادقة والإنجاز.

تطوير منظومة  
الصفقات العمومية

## 6. مجابهة الفقر والإقصاء الاجتماعي

مجاهاة الفقر والحرمان والإقصاء الاجتماعي وتوسيع قاعدة المنتفعين بالمساعدات والترفييم في قيمتها في إطار منوال جديد لتنمية عادلة يكون المواطن محورها وغايتها ومقاربة تشاركية تعيد الإعتبار للعمل الخيري من خلال تفعيل روح التضامن والصناديق الوقفية والخيرية وإعطاء التمويل الصغير مكانته.

المحور	الإجراءات
الإحاطة بالعائلات المعوزة	التخفيض من مؤشر الفقر الحالي إلى النصف.
	الترفييم في عدد العائلات المنتفعة بالمنح القارة لتبلغ 235 ألف عائلة والترفييم في المنحة المخصصة لهم لتبلغ 100 دينار في الشهر مقابل 70 دينار حالياً بهدف تلبية الاحتياجات الحينية للفئات المعوزة في إطار البرامج والتدخلات ذات الطابع الاجتماعي (البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة، العلاج المجاني...).
	إرساء قاعدة بيانات موحدة وسجل مرجعي يتم اعتماده من طرف كل المتدخلين في مجال التنمية البشرية (شؤون اجتماعية، صحة، سكن اجتماعي، حضائر، منح للدراسة، أعمال خيرية وتضامنية...)، مع الحرص على التحيين الدوري لهذه السجلات ووضعها على ذمة كل الجهات والأطراف المتدخلة.
	بعث مشاريع صغرى للعائلات المعوزة على أساس معدل كلفة بـ3 آلاف دينار للمشروع الواحد بكلفة جمالية تعادل حوالي 70 م.د. تمويل من البرنامج الجهوي للتنمية والحساب الخاص بالتضامن الاجتماعي وجزء من العائدات المتأتية من عمليات الخوصصة ومن التفويت في الممتلكات التي تمت مصادرتها والراجعة للدولة. وتتمثل أهم المشاريع المزمع إنجازها في إطار هذا البرنامج في المساعدة على إحداث موارد الرزق في ميادين الفلاحة وتربية الماشية والمهن الصغرى والصناعات التقليدية.
	تمكين المستهدفين من قطع أرض فلاحية تابعة للدولة لاستغلالها في إحداث مشاريع في قطاع الفلاحة وتربية الماشية.



<p>إنجاز القرى الحرفية بالمناطق ذات الأولوية ووضع الورشات على ذمة هذه الفئة لممارسة نشاطها</p>	
<p>قيام دواوين التنمية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية بتشخيص المشاريع ودراستها وإحداث بنك معطيات في الغرض واعتماد مقارنة تشاركية مع الجمعيات التنموية في إطار عقود شراكة.</p>	
<p>تنشيط صناديق الزكاة.</p>	
<p>إعداد الأراضية التشريعية لقانون المؤسسات الوقفية والخيرية.</p>	
<p>الانطلاق في بناء حوالي 30 ألف مسكن يمول قسط منه بصفة عاجلة عن طريق ميزانية الدولة لسنة 2012 في حدود 100 م د والبقية في إطار البرامج التي تم عرضها للتمويل عن طريق البلدان الصديقة وبمساهمة الجمعيات.</p>	<p>العناية بالسكن الاجتماعي</p>
<p>إحداث لجان جهوية على مستوى كل ولاية تضم ممثلين عن السلط الجهوية والمحلية ووزارتي الشؤون الاجتماعية والتجهيز والمجتمع المدني وشخصيات من الجهة لتقييم الحالة الاجتماعية للسكان والمساكن من خلال معايير ميدانية ووجد للحالات المتأكدة التي تسكن الأكوخ والمساكن بغرفة واحدة المتداعية للسقوط في مرحلة أولى.</p>	
<p>انجاز برنامج مخصص لتونس الكبرى في منطقة السيجومي يشمل حوالي 700 مسكن مع التجهيزات الجماعية وسيمول هذا البرنامج في إطار التعاون التونسي القطري.</p>	
<p>وضع برنامج تحفيزي (جبائي، بنكي...) لدعم الباعثين عند إنجاز مشاريع السكن الاجتماعي خلال سنتي 2012-2013 ومراجعة بعض الإجراءات الإدارية للتقليص في أجال المصادقات.</p>	
<p>برنامج لمساهمة الدولة في سعر المسكن الاجتماعي حتى تتمكن الفئات المحدودة الدخل من اقتنائه.</p>	
<p>انطلاق الأشغال خلال الأيام القادمة لتهيئة وتهذيب حوالي 30 حيا شعبيا موزعة في مختلف ولايات الجمهورية يسكنها 123 ألف ساكن بكلفة تناهز 44 مليون دينار وسيشمل التدخل في هذه الأحياء جميع المرافق الضرورية (تعبيد</p>	<p>تهذيب الأحياء الشعبية</p>

الطرق ومَدّ الشبكات، تركيز الإنارة العمومية وتحسين السكن والتجهيزات الجماعية والفضاءات الحرفية). والشروع في الدراسات ثم الأشغال لـ31 حيا أخر بكلفة تعادل حوالي 30 م د .

إقرار برنامج جديد يضم تهيئة 73 حيا يقطنها 430 ألف ساكن بكلفة 267 مليون دينار يتم إنجازه على قسطين لمدة 4 سنوات انطلاقا من سنة 2012.

## 7. المدد من البطالة وتطوير آليات التشغيل

الحد من تزايد البطالة والتفريع من نسق إحداث مواطن شغل جديدة من خلال دفع الاستثمار الداخلي العام والخاص والخارجي خاصة في الجهات الداخلية والقطاعات ذات الكثافة التشغيلية والنهوض بالعمل المستقل وتعزيز مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودعم برامج التنمية الجهوية والعمل على ضمان مردودية أحسن لبرامج دعم التشغيل وإضفاء التكامل بينها، هذا علاوة على دعم إمكانيات التوظيف بالخارج وإرساء منظومة جديدة للتكوين المهني متفتحة على حاجيات الاقتصاد. وسيتم تعميق النظر في هذه التوجهات عبر إجراء استشارة وطنية حول التشغيل في صيغة مؤتمر وطني يتم من خلاله بلورة مختلف التوجهات على المدى المتوسط والبرامج المعتمدة في مجال التشغيل، بما في ذلك إعادة هيكلة مصالح التكوين المهني والتشغيل. وقد تم تخصيص 511 م د لتمويل هذه البرنامج مقابل 420 م د في قانون المالية الأصلي.

المحور	الإجراءات
إحداث مواطن شغل إضافية	انتداب 25 ألف بالقطاع العمومي، مع مراجعة مقاييس الانتداب بالاعتماد على الجدارة مع الأخذ بعين الاعتبار مقاييس أساسيين هما سن المرشح وسنة التخرج من خلال دعوة المرشحين الأوائل إلى إجراء اختبارات شفاهية أو تطبيقية للمحافظة على قدرات الإدارة في تسيير المرفق العام.
	إنجاز برنامج إضافي يهدف إلى إدماج 10000 شاب وشابة من حاملي الشهادات العليا داخل الوظيفة العمومية في صيغة «شباب في طور التكوين»، مع إسنادهم منحة بقيمة 200 د طيلة السنة، وتثبيتهم في مواطن انتداب بالقطاع العمومي بعنوان انتدابات سنة 2013 كإجراء استباقي للخارجيين للتقاعد .
	الترويج لتونس كوجهة مميّزة للأنشطة ذات القيمة المضافة العالية على غرار أنشطة نقل الخدمات خارج بلد المنشأ لاسيما وأن الدراسات قد أبرزت أن هذا القطاع يمكن أن يساهم في إحداث 15 ألف مواطن شغل سنويا لفائدة حاملي الشهادات العليا،

وضع برنامج وطني يساعد على استقطاب هذه الأنشطة يركز بالخصوص على دعم قدرات طالبي الشغل وتكوينهم تكويناً يفضي إلى المصادقة على الكفاءات والحصول على إشهاد معترف به دولياً في مجال اللغات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال ، مع ضمان الإدماج في مواطن عمل توفرها المؤسسات العاملة في هذا القطاع (صك تكوين) وذلك بالتعاون مع الجمعيات المهنية. وتتحمّل الدولة تكاليف هذا التكوين، مع إسناد منحة لطالبي الشغل المندرجين ضمن هذا البرنامج.

دعم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لدفع التشغيل وإحداث مؤسسات بالجهات، وإعداد قانون موحد للشراكة بين القطاعين العام والخاص يشمل مختلف القطاعات ويسهل الإجراءات.

إنجاز ستة مشاريع نموذجية في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص تتشغل ما يقارب 1200 من حاملي شهادات عليا كخطوة أولية في مجال الاقتصاد الرقمي مع تطوير هذا البرنامج ليتسم لعدة مشاريع أخرى (العدد المبرمج 15 مشروعاً في الاقتصاد الرقمي). وتشمل:

- إحداث نظام إعلام المسافرين داخل وسائل النقل وبالمحطات (100 موطن شغل و10 مؤسسات بالجهات).
  - وضع نظام معلومات جغرافية للسكك الحديدية (90 موطن شغل و6 مؤسسات بالجهات).
  - رقمنة التراث المكتوب «رائد» (300 موطن شغل و6 مؤسسات بالجهات).
  - رقمنة التراث السياحي بالجهات «أرخبيل» (200 موطن شغل ومؤسسة بالجهات).
  - رقمنة الكتب العلمية الفلاحية (300 موطن شغل ومؤسسة).
  - تحيين ومراجعة منظومة الخرائط الفلاحية الرقمية (200 موطن شغل ومؤسسة بالجهات).
- مع تطوير هذا البرنامج ليشمل بقية القطاعات من خلال إعداد قانون موحد للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

النظر في إمكانية انتداب فني أو أكثر عن طريق المؤسسات الوطنية أو الخاصة المستفيدة من البرنامج للتحكم في الطاقة.

إحداث خطة المرافق المدرسي في التعليم الأساسي والثانوي تمكن من انتداب 10 آلاف عاطل عن العمل.

دعم إحداث أول وظيفة جديدة بتخفيض المراتب الخاضعة للجباية في حدود 3 آلاف دينار عن كل موطن شغل. وضع برنامج لتنشيط دور الثقافة والشباب من خلال انتداب منشطيين من أصحاب الشهادات العليا.

## دعم العمل المستقل والتصغير

إحداث خط تمويل من خلال بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والبنك التونسي للتضامن موجه للبائعين الحاصلين على الكفاءة المطلوبة والذين يتعهدون بالتفرغ كلياً لتسيير هذه المؤسسات ويمكن الأشخاص الراغبين في الانتصاب للحساب الخاص من تمويل بشروط ميسرة خاصة في مجالات مهن البيئة والثقافة وتكنولوجيات المعلومات والاتصال على ألا تتجاوز قيمة الاستثمار 50.000 دينار.

تتمتع المؤسسات الصغرى التي يقع إحداثها بدعم من الصندوق بالامتيازات التالية:

- منحة تتراوح بين 10% و40% من المبلغ الجملي للاستثمار وذلك حسب الجهة والقطاع.
- قرض بنكي بشروط ميسرة لباقي الاستثمار يسدد على سبع سنوات مع فترة إمهال بسنتين.
- إمكانية توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة عند شراء المعدات والإعفاء الضريبي للمداخيل أو الأرباح التي يقع إعادة استثمارها أو إضافتها لرأس المال.

إحداث خط تمويل من خلال بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والبنك التونسي للتضامن لدعم إحداث مؤسسات صغرى في مجالات الإنتاج والخدمات المرتبطة بالفلاحة في المناطق الريفية وذلك من أجل توفير الدخل وتحسين ظروف عيش سكان هذه المناطق المهمشة. وينتفع بخدماته الحاصلون على الكفاءة المهنية المطلوبة والمتفرغون كامل الوقت لتسيير المشروع، على أن لا يتجاوز دخلهم السنوي 3000 دينار. ويمول خط التمويل المشاريع التي لا تتجاوز كلفة الاستثمار فيها 8000 دينار. ويتحصل المستثمرون على منحة استثمار بـ30% من قيمة المشروع. ويقع تمويل بقية الاستثمار بقرض بنكي يتم سداه على خمس سنوات مع فترة إمهال بسنتين.

إحداث برنامج لمعاوضة الراغبين في بعث مشاريع صغرى تدعم عديد الأنشطة على غرار النقل والعمل البلدي والبيئة بما يساهم في تحسين ظروف العيش بالمناطق البلدية، ويوفر هذا البرنامج ضمان الدولة لقرض لكل مؤسسة لتوفير المعدات ووسيلة نقل (اقتناء 15 ألف دراجة ثلاثية) والتعهد بتأجير الباعث لمدة سنتين بمبلغ أقصاه 300 دينار في الشهر، وأجيريين معه بمبلغ أقصاه 200 د.

تفعيل منظومة التمويل الصغير عن طريق مؤسسات التمويل الصغير استكمال الإطار القانوني لهذا التمويل.

تطوير وتفعيل آلية "اعتماد الانطلاقات" لتوفير التمويل الذاتي للبائعين الذين تتوفر لهم فكرة المشروع وتعوزهم التمويلات اللازمة للتنفيذ. ويتم إسناد هذا التمويل في شكل قرض بدون فائض يتم منحه عبر صناديق تمويل المؤسسات الصغرى.

تشجيع الإطار والكفاءات بالإدارات والمؤسسات العمومية لتمكينهم من إجازة بنصف راتب لمدة سنة لإنجاز مشاريع خاصة بهم في مجالات عملهم .

الانطلاق في تنفيذ المشاريع الكبرى المحدثة لمواطن الشغل بالجهات والتي لم يقم تنفيذها لحد الآن كمشاريع البنية التحتية،

تخصيص مقرات للجمعيات بالأحياء السكنية تقوم عليها خبرات من الإطار العليا التي تقطنها لتأطير طالبي الشغل من أبناء الحي ومصاحبهم لبعث مشاريعهم .

استغلال عروض للتوظيف بعدد من البلدان لكسب مهارات وفتح أسواق كسويسرا وكندا وقطر وليبيا من خلال تفعيل دور القنصليات والتمثليات التونسية وربط علاقات مع المنظمات المهنية ببلدان القبول إلى جانب توثيق التعاون مع المكاتب العالمية المختصة ودعم الحضور في التظاهرات والندوات الدولية بالخارج للتعريف بالكفاءات التونسية مع دعم التكوين في مجال اللغة الانكليزية.

دعم التوظيف بالخارج

إحداث برنامج جديد يعوض برنامج «أمل» يطلق عليه برنامج «التشجيع على العمل» يهدف إلى إعطاء فرصة للشباب العاطل عن العمل من حاملي الشهادات العليا لتطوير الكفاءات المطلوبة للاندماج داخل سوق الشغل عبر توجيههم للانخراط في مشاريع وطنية أو جهوية ذات صبغة تنموية أو اجتماعية على غرار أنشطة الإحصائيات والمسوحات وإعداد قاعدات البيانات والمشاركة في الحملات التحسيسية في مجالات البيئة والنظافة (المساهمة في إنجاز مشروع تونس الخضراء) والطاقة والأنشطة الثقافية والعلمية وكل ما من شأنه أن يساعد الشباب على أن يكون مساهما حقيقيا في التنمية. وسيتم العمل في هذا الإطار مع الجمعيات ومختلف مكونات المجتمع المدني بمعاوضة القطاع الخاص وهياكل الدولة ضمن نظرة تشاركية فاعلة مقابل إسنادهم منحة تقدر بـ 200 د. وسيتم استغلال كافة الإمكانيات المتاحة على المستويين الوطني والجهوي وأيضا المحلي لتخصيص الأنشطة الممكن انخراط الشباب فيها مع الاعتماد أيضا على إمكانيات وزارة الدفاع الوطني والتي تمكن من استيعاب حوالي 30 ألف متكون.

مردودية أحسن لبرامج دعم التشغيل

القيام بإصلاح شامل لبقية برامج وآليات التشغيل الممولة من الصندوق الوطني للتشغيل وآليات التمويل الأخرى كبرنامج الحضائر لضمان التكامل بينها وبين مختلف الهياكل المتدخلة. وسيتم اختصار هذه البرامج ضمن برنامجين أساسيين :

- برنامج يوجه لدفع الانتداب بالمؤسسات يستوعب تربصات الإعداد للحياة المهنية والتكفل بنسبة من الأجور وبمساهمات الأعراف في النظام القانوني للضمان الإجتماعي. وينتفع بهذا البرنامج المؤسسات التي تبدي رغبة حقيقية في الإدماج إثر انتهاء مدة البرنامج، وذلك لضمان تحقيق الأهداف التي ستحدث من أجلها.

- برنامج إحاطة وتكوين لطالبي الشغل من مختلف المستويات في اختصاصات ومجالات متعددة بما في ذلك التكوين عن بعد والتكوين للعمل المستقل والتكوين الميداني في أشغال ذات مصلحة عامة.

القيام بتشخيص كامل لوضعية مراكز التكوين المهني من مختلف الجوانب بما في ذلك البيداغوجية وصيغ التصرف وتقييم مدى استجابة الاختصاصات لحاجيات سوق الشغل، بما يساعد على وضع برنامج لإعادة تأهيل جهاز التكوين المهني العمومي بتشريك المختصين و القطاعات والتعاون الدولي و تحديد إستراتيجية وطنية للتكوين المهني تونس 2020

منظومة جديدة للتكوين المهني متفتحة على حاجيات الاقتصاد

تركيز وحدات خصوصية لمتابعة إدماج خريجي المنظومة وذلك بمراكز التكوين المهني. وستعمل هذه الوحدات مع الهياكل والمنظمات المهنية في إطار توجه يطور آليات الشراكة معها.

مواصلة إعادة هيكلة واحداث حوالي 50 مركزا للتكوين المهني كاستجابة للإستراتيجية الوطنية و تشريك القطاعات ودراسة طلبات الأسواق الخارجية

وضع برنامج لتكوين المكونين يشمل 1600 مكون في المجالات التقنية والبيداغوجية بما يساهم في الرفع من نجاعة التكوين.

وضع إطار جديد لاتفاقيات الشراكة المبرمة مع المنظمات والجامعات المهنية والمؤسسات الاقتصادية.

إحداث إطار للإرشاد والتقييم البيداغوجي خاص بمسالك التكوين يتولى مهمة المساندة في تطبيق البرامج في مراكز التكوين وتوجيه عملية التكوين

مراجعة آليات التكوين المستمر وتطويرها في اتجاه تبسيط الإجراءات وتصويبها نحو مستحقيها.

مراجعة كراس الشروط الخاصة المتعلقة بتنظيم قواعد إحداث وتسيير المؤسسات الخاصة للتكوين المهني بما يسمح بتنمية القطاع والمساعدة على بعث مؤسسات خاصة جديدة مع ضبط عدد أدنى من رأس المال.

عقد اتفاقيات شراكة بين المراكز العمومية ونظيراتها من القطاع الخاص قصد تنمية جودة التكوين بما يستجيب لحاجيات سوق الشغل الوطنية والدولية،

وضع برنامج لتكفل الدولة بتكوين مديري المؤسسات الخاصة للتكوين والمكونين العاملين بصفة قارة وضبط عدد أدنى من القارين.

وضع برنامج لتحفيز مؤسسات التكوين الخاصة لإحداث فروع لها بالجهات الداخلية.

تطوير برنامج صك التكوين لجعله آلية لدعم التشغيل والتنمية الجهوية من خلال:

- فتح برنامج صك التكوين الحالي لكل مؤسسات التكوين الخاصة التي تعقد اتفاقيات تكوين من أجل التشغيل مع المؤسسات الاقتصادية لفائدة حاملي الشهادات العليا.
- تخصيص حصة من برنامج صك التكوين ليصبح «صك التكوين من أجل الانتصاب للحساب الخاص» موجه للشباب بالجهات الداخلية وخاصة لمن طالت بطالتهم.
- إرساء منظومة وطنية للإعلام والتوجيه المهني حول التكوين المهني والاختصاصات المتوفرة والأفاق التي يفتحها في مجال التشغيل.

الانطلاقات في تفعيل السلك الوطني للمهارات بهدف تحسين مقروئية و شفافية الشهادات المسلمة من منظومتي التعليم العالي والتكوين المهني.

إعادة النظر في مهام وزارة التكوين المهني والتشغيل وتفعيل دورها ووضع آليات للتأسيس لعلاقات تعاقدية مع كافة المتدخلين.

تطوير مهام مستشاري التشغيل في مجالات الإحاطة بطالبي الشغل ورسم مساراتهم المهنية وجعلهم بحق مستشارين

إعادة هيكلة مصالح التكوين المهني والتشغيل



للمؤسسات الاقتصادية في مجال الانتداب والتعامل مع الموارد البشرية المتوفرة، ووضع برنامج لتكوين مستشاري التشغيل بالتنسيق مع هياكل دولية متخصصة.  
وضع نظام لقيادة ومتابعة الأهداف والأنشطة المبرمجة في مجالي التكوين المهني والتشغيل.

توسيع المجالات وتوسيع الواجهات لتوظيف أكبر عدد ممكن من التونسيين للعمل بالخارج في هذه المرحلة وخصوصا في دول الخليج.

تشريك الكفاءات التونسية بالخارج وخاصة العاملة في المنظمات الدولية والإقليمية من خلال تنظيم لقاءات دورية معهم للاستفادة من تجاربهم وتجارب بلدان إقامتهم قصد توفير مواطن شغل للتونسيين بالخارج ودعم مشاركة المؤسسات التونسية في طلبات العروض الدولية لانجاز مشاريع أو خدمات في تلك البلدان في إطار التعاون في المشاريع المستعملة لخريجي الجامعات خصوصا

توسيع مجالات التعاون الفني مع البلدان الإفريقية على المستوى الثنائي باستقبال متربصين في مراكز التكوين المهني والشركات الصناعية والمؤسسات المالية لما له من نفع في تشغيل شركات وكفاءات تونسية بالسوق الإفريقية

العمل على بعث متطوعين تونسيين من اطارات عبر التعاون الثلاثي للعمل أو التدريس او الانتصاب للحساب الخاص في انحاء العالم لكسب الخبرة والتعرف على تقاليد المجتمعات الاخرى وثقافاتهما.

## التعاون الفني

## 8. تعافي الإقتصاد وتطوير مناخ الإستثمار والحفاظ على التوازنات العامّة

### 1.8 تنمية إقتصادية شاملة وقادرة على المنافسة

تهدف السياسة الإقتصادية لسنة 2012 إلى تحقيق التعافي من خلال نسبة نمو إيجابية يكون مصدرها الأساسي استرجاع النشاط في كل القطاعات الأساسية وخاصة منها الصناعة والفلاحة والسياحة والخدمات مع دفع الطلب الداخلي خاصة الإستثمار الداخلي والخارجي وتعزيز حصة التصدير، مما سيمنح من إحداث مواطن شغل وتكريس التوازن الجهوي والحفاظ على القدرة الشرائية مع إطلاق الإصلاحات الهيكلية على المدى القصير والمتوسط في عدة مجالات.

### الإجراءات

تحقيق نسبة نمو بـ3.5% بالأسعار القارة سنة 2012 مقابل نسبة نمو سلبية بـ 1.8% سنة 2011 بفضل استئناف أنشطة الصناعات الكيماوية والسياحية من جهة والتطور الهام لنمو عدد من القطاعات الموجهة للتصدير مقارنة بسنة 2011 وخاصة منها الصناعات الميكانيكية والكهربائية من جهة أخرى. ويتم التركيز على دفع مصادر النمو وخاصة الإستثمار العمومي من خلال الترفيع في حجم ميزانية الإستثمار واستحداث نسق انجاز المشاريع العمومية.

ولتحقيق نسبة النمو المستهدفة ستتطور مصادر النمو على النحو التالي:

**الإستثمار** : تطور الإستثمار الجملي خلال سنة 2012 بنسبة 10.6% بالأسعار الجارية ليرتفع إلى حوالي 15590 م د مما سيمنح من تحسين نسبة الإستثمار من الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 22.3% من الناتج.

**الإستهلاك** : تطور الإستهلاك العمومي بنسبة 4% باعتبار ارتفاع حجم التآجير العمومي بفضل أهمية الانتدابات الإضافية المبرمجة في الإدارة والمؤسسات العمومية لسنة 2011-2012 ونمو الإستهلاك الخاص بحوالي 4.1% بالعلاقة مع حجم المداخيل التي سيقم ضخها في الإقتصاد والمتأتية من مجمل البرامج الخصوصية الرامية بالأساس إلى تحسين مستوى الأجر الأدنى فضلا عن مفعول الإجراءات الرامية إلى دعم التحويلات الاجتماعية.

**المبادلات التجارية** : نمو صادرات السلع بنسبة 5.8% نتيجة استرجاع طاقة الإنتاج في القطاعات المتضررة سنة 2011 خاصة قطاع الفسفاط مع تطور واردات السلع بنسبة 5.3% على فرضية تراجع أسعار جل المواد الأساسية في السوق العالمية وكذلك استرجاع نشاط الإستثمار الوطني بنسق تدريجي وتحسن النشاط الإقتصادي.

### المحور

الخروج من الانكماش الإقتصادي

ارتفاع العائدات السياحية إلى ما يعادل 2120 م د أي بزيادة 10% مقارنة بانخفاض بـ 33% سنة 2011.  
- حصر العجز الجاري للمدفوعات الخارجية لسنة 2012 في حدود 4503 م د ما يمثل 6.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل حوالي 4746 م د و7.4% من الناتج مسجلة سنة 2011.

**تمويل الاقتصاد :** يعتمد تمويل الاقتصاد بالأساس على الادخار الوطني مع اللجوء الى التمويل الخارجي للاستثمارات المباشرة لانجاز مشاريع التنمية. وتقدر الحاجيات الجمالية للتمويل بعنوان سنة 2012 حوالي 19484 م د منها 11144 م د تمويل داخلي وذلك بالعلاقة مع ارتفاع حجم الاستثمار الوطني والمستوى المتوقع للعجز الجاري إضافة إلى متطلبات تسديد أصل الدين وضرورة الترفيع في الاحتياطي من العملة.

**ميزانية الدولة :** لتجسيم اولويات برنامج الحكومة وتحقيق الاستحقاقات العاجلة للثورة يبلغ حجم ميزانية الدولة التكميلية لسنة 2012 بـ 25401 م د أي بزيادة 12.6% بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2011. ويهدف مشروع ميزانية الدولة التكميلي إلى تجسيم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للثورة عبر:

- تحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف شرائح المجتمع التونسي عبر ضمان دفع التشغيل وتوفير موارد الرزق للعائلات المعوزة بالترفيع في عدد المنتفعين وفي مبلغ المنحة و ضمان ظروف العيش الكريم والمسكن اللائق للفئات الضعيفة ودعم القدرة الشرائية.

- دفع التنمية الجهوية من خلال الترفيع في الاستثمار للبرامج التنموية في البنية التحتية والمرافق الأساسية بالجهات.

**على مستوى الموارد :** على مستوى المداخيل الجبائية (15066 م د) والمداخيل غير الجبائية (4578 م د) تشمل خاصة الهبات (600 م د) ومداخيل التخصيص العادية (100 م د) وموارد تخصيص جزء من اتصالات تونس (900 م د) والمصادرة (1200 م د) بالتوازي مع التقليص من حجم الاقتراض وترشيده ليبلغ 5757 م د مقارنة بـ 6679 م د بقانون المالية الاصلي مع حصر نسبة المديونية في حدود معقولة في مستوى 45.9%. وستوظف موارد الاقتراض بالأساس لتمويل نفقات التنمية والتشغيل.

**على مستوى النفقات :** الترفيع في نفقات التنمية لتبلغ 6400 م د مقابل 5200 م د في قانون المالية الاصلي بزيادة 23% لدعم التوازن بين الجهات ودفع التشغيل والعناية بالفئات المعوزة من خلال الترفيع في عدد المنتفعين منها بالمنحة لتبلغ 235 ألف عائلة مع الترفيع في قيمتها لتصل الى 100 دينار شهريا مقابل 70 دينار حاليا. وشملت بالخصوص الزيادة في الاستثمارات بـ 1000 م د. قصد ادراج مشاريع وبرامج جديدة انبثقت عن الاستشارات الجهوية للتنمية بما يمكن من احداث ديناميكية بالجهات وخلق العديد من مواطن الشغل. وتخصيص

اعتماد ميزانية دولة  
طموحة وقانون مالية  
تكميلي محفز

511 م د لتعزيز برامج التشغيل وبرامج المساندة والانطلاق في برنامج السكن الاجتماعي المخصص للعائلات الضعيفة والمعوزة (100 م د) والذي يهم حوالي 30 ألف مسكن. تخصيص 8643 م د للاجور لتشمل تحسين القدرة الشرائية. هذا بالإضافة الى دعم البلديات (100 م د) التي تعاني بعد الثورة من عجز هام كان له الاثر السيئ على تدخلاتها في مجالات النظافة والعناية بالبيئة. وتخصيص مبلغ 3208 م د للدعم المباشر بعنوان المواد الأساسية (1242 م د) والمحروقات (1688 م د) والنقل (278 م د).

على مستوى التوازن : حصر عجز ميزانية الدولة في حدود 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما من شأنه أن يساعد على عدم ارتفاع حجم الدين العمومي وحصره في حدود 46% من الناتج في موفى 2012. ويبقى مستوى المديونية متوازنا وبإمكان اقتصاد البلاد تحمله على المدى المتوسط ولا تشكل خطورة على التوازنات العامة إجمالاً شرط أن توجه موارده لتمويل التنمية وليس لنفقات التصرف.

**قانون المالية التكميلي:** في موفى شهر ديسمبر تمّ تقديم قانون المالية الأصلي للمجلس التأسيسي والدعوة للمصادقة عليه حتى لا يقع تعطيل سير دواليب الدولة وتعهدت بإعداد قانون مالية تكميلي يتجاوب مع مقتضيات المرحلة الحالية. وسيتضمن قانون المالية التكميلي الذي ستعرضه الحكومة على المجلس التأسيسي في نهاية شهر مارس عدة إجراءات لتمويل الإستثمار وتعزيز مواطن الشغل وإجراءات لفائدة السكن الاجتماعي وإجراءات لإدخال إصلاحات أولية في المنظومة الجبائية ومنظومة إستخلاص الديون العمومية وتحسين مردود الأداء في انتظار الانطلاق في برنامج إصلاح جبائي شامل ستنتقل الإستشارة حوله خلال شهر أفريل 2012. وتتمثل اهم الاجراءات في:

- عدم توظيف الضريبة على المبالغ المستثمرة في القطاعات المنتجة أو المودعة في حسابات إِدخار في الأسهم أو حسابات إِدخار للاستثمار على أساس مبدأ نمو الثروة على أن تضبط قائمة القطاعات المنتجة بأمر، وذلك في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2014.

- التشجيع على دفع التشغيل بمنح المؤسسات الناشطة في إطار مجلة تشجيع الاستثمارات التي تقوم بعمليات إنتداب طالبي شغل لأول مرة من حاملي الجنسية التونسية خلال سنتي 2012 و2013 أحكاماً جبائية تفضيلية لمدة 5 سنوات إبتداء من تاريخ الإنتداب.

- تنمية الادخار طويل المدى والتشجيع على إبرام عقود التأمين على الحياة بالترقيم في المبلغ الأقصى لأقساط التأمين القابل للطرح من قاعدة الضريبة على الدخل من 3.000 دينار إلى 10.000 دينار سنوياً مع توسيع مجال تطبيقه ليشمل الضمانات التي تخولها هذه العقود لفائدة فروع المؤمن عند بقاءه على قيد الحياة.

- إحداث معلوم يستخلص من القيمة المصرّح بها ضمن العقود التي تقدّم لإجراء التسجيل بعد سقوط الحق بمرور الزمن

- للحدّ من ظاهرة التهرب الجبائي من ناحية ولاستخلاص مقابل الخدمة المقدمة من ناحية أخرى.
- تحيين معلوم الطابع الجبائي المستوجب على الفواتير وبطاقات الهاتف وعمليات تمويلها.
- سحب تعريفه معلوم الطابع الجبائي المستوجب على بطاقات وعمليات تمويل الهاتف على عمليات التمويل بواسطة الخطوط المفوترة.
- تحيين تعريفه معلوم التسجيل القار وتحيين تعريفه أتاوة البحث وتعديل تعريفه معلوم التسجيل الأدنى قصد تحسين مردود معاليم التسجيل وملائمة مقدار المعلوم مع كلفة الخدمات المسداة.
- توقيف العمل بالحد الأقصى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية.
- إجراءات ظرفية لمساندة المؤسسات الاقتصادية لمواصلة نشاطها.

## 2.8 تحيين مناخ الأعمال ودعم الإستثمار

العمل على تطوير نظام التشجيع على الاستثمار بغرض إيجاد إطار محفز يسمح بإضفاء مزيد النجاعة على الاستثمار لبعث المشاريع الجديدة خاصة في القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية وتأمين إشعاع التنمية بالجهات ذات الأولوية وتطوير مناخ الأعمال خاصة على المستوى المؤسستي بإحداث هيئة وطنية للاستثمار لدعم ديناميكية النشاط الاقتصادي واختصار الأجل وتحسين خدمات الإحاطة ومساندة المستثمرين وتطوير صيغ استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتنويعه ونشر ثقافة الجودة وتعميمها لدى مختلف الأطراف المتدخلة.

## المحور

تشجيع الاستثمار

## الإجراءات

إنشاء مجلس للخبراء الاقتصاديين ملحق برئاسة الحكومة

الانطلاق خلال شهر أفريل 2012 في مراجعة منظومة تشجيع الاستثمار والنصوص الأخرى (المشتتة) ذات الصلة باتجاه توحيدها صلب مجلة واحدة واعتماد سياسة استثمارية بأليات جديدة تتماشى مع المتطلبات الحالية مع تبسيط إجراءات الانتفاع بالتشجيعات الجبائية والمالية.

إحداث هيئة وطنية للاستثمار لها الشخصية المعنوية وتتمتع بالاستقلالية المالية يمكن لها التنسيق بين مختلف

الهيكل الاستثمارية لتوفير الظروف الملائمة وتحقيق أكبر قدر من السهولة للمستثمرين وتوحيد الخطاب الموجه إليهم وتنمية نسق أعمالهم ويكون لهذه الهيئة مجال تدخل سواء قبل الشروع في الاستثمار أو أثناء إنجازه.

مراجعة إجراءات تغيير صبغة الأراضي المخصصة للمناطق الصناعية والسياحية للتقليص في الأجل علاوة على فضّ الإشكاليات العقارية المتعلقة بعمليات الانتزاع بتمكين أصحاب الأراضي من مستحققاتهم باعتماد الأسعار الحقيقية المتداولة.

إعفاء مشاريع المناطق الصناعية وقتيا من اعداد امثلة التهيئة التفصيلية نظرا لطول الاجراءات ولعدم وجود مجالس جهوية.

الترويج للاستثمار الخارجي ببلدان جديدة على غرار الدول الاسكندنافية أو الآسيوية مع فتح تمثيلات جديدة لوكالة الاستثمار الخارجي بكندا وماليزيا وتركيا والسويد وتمثيلية لدول الخليج العربي.

العناية برجال الأعمال التونسيين المقيمين بالخارج ومساعدتهم على الاستثمار في تونس.

مراجعة الإطار القانوني لقطاع شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية والصناديق المشتركة ذات رأس مال تنمية بتطوير مجال تدخلها وتثمين الاستعمال للأموال الموظفة لديها،

إحداث خلية فنية صلب وزارة الاستثمار والتعاون الدولي تعنى بالتنسيق في فض الإشكاليات والعراقيل التي تعيق تقدّم المشاريع .

توسيع مجالات التعاون المالي مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير في مجالات دعم الاستثمار الخاص.

التعاون المالي

تطوير شراكة متميزة مع الاتحاد الأوروبي ودعم التمشي في إدماج تونس في الفضاء الأوروبي لما له من قيمة استراتيجية في حرية تبادل رأس المال وتبادل الأشخاص وبما له من انعكاس إيجابي في جلب الاستثمار ودعم السياحة

إضافة إلى التبادل التجاري العادي.

الانفتاح على فضاءات اقتصادية نامية وتنويع شركاء تونس الاقتصاديين في آسيا وإفريقيا وأمريكا الشمالية والجنوبية.

### 3.8 جهاز نقدي ومصرفي مساند لتمويل الإقتصاد

تطوير الجهاز المصرفي والرقمي بكفاءته وفاعليته وقدرته على التجاوب مع الاحتياجات التمويلية المختلفة للمشاريع ومساندة النشاط الاقتصادي ودعم الأسس المالية للبنوك والرقمي بجودة الخدمات المسداة. وهو ما يستدعي معالجة محفظة الديون والمساهمات المصنفة والتخفيض من حجمها ومزيد تحسين نوعية أصول المؤسسات المصرفية عبر ترشيد التدائث البنكي وفقا لمتطلبات احترام معايير التصرف الحذر وضرورة دعم قدرات التمويل والتحكم في تكلفته ودعم مواردها الذاتية وتعزيز دورها في استقطاب الموارد الخارجية.

### الإجراءات

### المحور

إتباع سياسة نقدية توسعية بإبقاء نسب الفائدة في مستويات منخفضة بما ييسر شروط الإقراض للأسر والمؤسسات ويؤدي إلى تنشيط الطلب والحركة الاقتصادية.

تدعيم الأساس المالي للبنوك عبر انجاز زيادات في رأس المال وخاصة البنوك العمومية والتي تتسم بوضعية مالية متدهورة ومعالجة محفظة الديون المصنفة وتجسيد احترام قواعد التصرف الحذر.

القيام بتدقيق خارجي شامل للبنوك العمومية وتدعيم قواعد الحوكمة الرشيدة بالبنوك العمومية.

إعادة إدماج المؤسسات المصدرة بالبورصة لاعطاء ديناميكية جديدة للسوق المالية ودعم الموارد الذاتية للدولة.

تفعيل صندوق الإيداع والأمانات وإرساء صندوق الاستثمار.

<p>تطوير التمويل الصغير باعتبار دوره في معاضدة النشاط الاقتصادي في الجهات.</p>	
<p>الانطلاق في دراسة إرساء إطار تشريعي لتطوير المالية الإسلامية بتونس (الصيرفة الإسلامية، الصكوك والصناديق الاستثمارية الإسلامية، الزكاة والوقف...).</p>	
<p>تمكين التونسيين المقيمين بالخارج من مواصلة التمتع بصفة غير مقيم عند عودتهم إلى البلاد التونسية من أجل بعث شركات مقيمة قصد الإستثمار.</p>	
<p>دفع دور السوق البديلة في تعبئة موارد تمويل مباشر لفائدة المؤسسات الراغبة في إعادة هيكلة مواردها الذاتية من خلال تفعيل دور شركات الأستثمار في تمويل المؤسسات خاصة الصغرى والمتوسطة والواعدة.</p>	<p>السوق المالية</p>
<p>إدراج بعض المؤسسات العمومية في البورصة بما يساهم بالارتقاء بمؤشرات السوق .</p>	
<p>تأطير نشاط وكالات الترقيم والاستشارة المالية استناسا بمبادئ المنظمة العالمية لهيئات اسواق المال والتشريعات الأوروبية والأمريكية.</p>	
<p>إعداد إطار تشريعي خاص بصناديق الأستثمار الإسلامية.</p>	
<p><b>4.8 إقرار المصالحة والعدالة الجبائية وتطوير الديوانة</b> مراجعة المنظومة الجبائية والمنظومة الديوانية وتطويرها بما يمكن من تحقيق العدالة الجبائية ومبدأ المساواة وتحفيز الأستثمار وتحسين محيط الأعمال والمبادرة الاقتصادية.</p>	
<p><b>الإجراءات</b></p>	<p><b>المحور</b></p>
<p>دعم العدالة الجبائية بتحسين توزيع العبء الجبائي ومقاومة التهرب من دفع الاداء والعمل على تكريس المصالحة الفعلية بين المواطن والجبائية .</p>	<p>تطوير الجبائية وتعصير وسائل عمل المراقبة الجبائية والاستخلاص</p>



مواصلة إصلاح المنظومة الجبائية.	
انطلاق عمل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد والاضبارة الجبائية قصد تيسير التعامل مع مصالح الجباية وتطوير التصريح عند بعد.	
إعادة النظر في النظام التقديري لتكريس التوزيع العادل للمساهمة في موارد الدولة ودعم العدالة الجبائية بين المطالبين بالأداء.	
تدعيم قدرة مصالح المراقبة الجبائية والاستخلاص على استعمال الأنظمة المعلوماتية وتعصير وسائل المراقبة والاستخلاص.	
تحسين جودة الخدمات المقدمة للمتعاملين مع المصالح الجبائية.	
تحسين منظومة التكوين والتصرف في الموارد البشرية للأعوان	
إعادة تهيئة نقاط العبور الحدودية بما يمكن من توفير الظروف المناسبة لأداء الأعوان وحمايتهم .	هيكلية المؤسسة الديوانية
تطوير الإجراءات ونظم المراقبة الداخلية الخاصة بمختلف الهياكل الديوانية.	
<b>5.8 الفلاحة</b>	
تطوير مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التعافي الاقتصادي والاجتماعي من خلال الترفيع في مردودية القطاع وتطوير بنيته الاساسية ومؤسساته لتحقيق الأمن الغذائي والحفاظ على المقدرة الشرائية وتوفير المزيد من مواطن الشغل وتنويع التصدير ودعم صغار الفلاحين.	
<b>الإجراءات</b>	<b>المحور</b>
العمل على إنجاز مختلف المواسم الفلاحية وتثمين الظروف المناخية الملائمة من خلال:	إنجاز الموسم الفلاحي 2011-2012

توفير كميات كافية من مختلف مستلزمات الإنتاج من أسمدة وأدوية...	
تمكين فلاحي الزراعات الكبرى من قرض موسمي.	
ترويج المنتجات الفلاحية المعدة للتصدير في أحسن الظروف الممكنة (زيت الزيتون والتمور والقوارص ومنتجات البحر...).	
احكام صيانة منشآت الري التي تعرضت للإهمال والرفع من نسبة استخلاص مياه الري وترشيد استعمالها.	العناية بالمنشآت المائية
العناية بالمنشآت المائية من خلال استحداث اشغال السدود التي بصدد الانجاز واقرار انجاز 3 سدود وترشيد استعمال المياه لتوسيع المساحات المروية.	
احكام التصرف المالي والضغط على المصاريف بمقاومة التبذير في استعمال وسائل النقل والوقود وساعات العمل الاضافية.	
استرجاع أراضي الدولة التي توجد في حالة إهمال والتي بها اخلالات تعاقدية.	
مقاومة الصيد العشوائي بكل اشكاله لحماية الثروة السمكية.	المحافظة على الثروة السمكية
تشخيص موانئ الصيد البحري التي تستدعي التدخلات العاجلة.	
إحداث وحدات تنمية نموذجية تعمل على تطوير مسالك التوزيع وتحسين مردودية الفلاح.	على المستوى الهيكلي
تطوير منظومة الإرشاد الفلاحي وربطها بالبحث العلمي الفلاحي.	

## 6.8 تعزيز البنية الأساسية

بذل جهود إضافية لمجالات البنية الأساسية والمرافق الجماعية بما يسهم في تدارك النقص المسجل وتجسيد تطلعات مختلف الفئات الاجتماعية في تحقيق التنمية الشاملة وإيجاد توازن إيجابي بين الجهات وتحسين مقومات الاستثمار والأعمال في كل المناطق وتحسين ظروف العيش من خلال استحداث إنجاز المشاريع المعطلة والانطلاق في مشاريع جديدة وتبسيط الإجراءات والترقيم في طاقة الانجاز..

المحور	الإجراءات
توفير البنية الأساسية الملائمة للنقل	استحداث الأشغال للطرق السيارة المبرمجة. استكمال إنجاز الدراسات الفنية المتعلقة بإيصال الطريق السيارة الى القيروان وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة. تطوير الطرق المهيكلية بالمدن الكبرى وطرق تونس الكبرى على امتداد 500 كلم. دعم الشبكة المرقمة للطرق الوطنية والجمهورية والمحلية بمواصلة أشغال 1456 كلم واستكمالها وانطلاق أشغال 358 كلم تشمل جميع الولايات. تسريع إنجاز مشروع الشبكة الحديدية السريعة لتونس الكبرى بدءا بإنجاز القسط الأول ذي الأولوية من الشبكة. تطوير شبكة السكة الحديدية بعدد من الجهات. طرح طلب عروض إنجاز مشروع ميناء بالمياه العميقة. الانطلاق في إنجاز مشروع تمديد الرصيف عدد 7 بميناء رادس وتهيئة مساحة 14 هكتارا للشحن وتجهيزه بمعدات الشحن والتفريغ بهدف تطوير البنية الأساسية بهذا الميناء وملاءمتها مع نمو الحركة

<p>اسناد لزمة إستغلال الرصيف متعدد السوائب الصلبة (حبوب، أعلاف، إسمنت، فسفاط...) بميناء رادس.</p>	
<p>استحداث نسق انجاز المناطق الصناعية المبرمجة وانجاز مناطق جديدة تبعا للاستشارة الجهوية.</p>	
<p>إنجاز المسالك الريفية وتدعيمها بتهيئة 760 كلم وتعبيد 1321 كلم ودراسة 3400 كلم جديدة بهدف فك العزلة ومزيد تفتح المناطق الداخلية والربط بين مواقع الإنتاج ومناطق الترويج والاستهلاك.</p>	<p>تحسين البنية الأساسية بالمناطق الريفية</p>
<p>دعم الاستثمارات لتزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب وخاصة المناطق المعطشة.</p>	
<p>توسيع شبكة التنوير الريفي.</p>	
<p>تحديد خدمات البث والإرسال الإذاعي والتلفزي الموجهة لمؤسسات القطاع العمومي ومستوى جودتها وكلفتها وضبط تعريفاتها.</p>	<p>قطاع اتصالات متطور</p>
<p>توسيع التغطية التلفزية الرقمية الارضية من 90% الى 95% لتأمين تغطية مناطق الظل.</p>	
<p>تعديل الأطر القانونية المتعلقة بتنظيم قطاع الانترنت.</p>	
<p>مراجعة الإطار الترتيبي المنظم لممارسة الأنشطة في مجال تكنولوجيايات المعلومات والاتصال .</p>	
<p>تطوير آليات التصرف في الفضاءات التكنولوجية.</p>	
<p>إنجاز الخدمة شبكات المحولات المرتبطة بالألياف البصرية لنقل الحركة المكثفة للانترنات «métró Ethernet» على مستوى 80 مدينة كبرى بما يسمح بربط المؤسسات المتوسطة والصغرى والمناطق الصناعية والمركبات الجامعية بالسعة العالية جداً.</p>	

الرفع في سعة الربط الدولية بشبكة الأنترنات بـ 20 جيجابايت لتبلغ 80 جيجابايت في الثانية.

توفير خدمات ERP و ECM من المجال الحر و إعادة تهيئة الفضاءات المتوفرة وتدعيمها.

تمكين مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات من استغلال السعة الزائدة من شبكات الألياف البصرية المركزة من طرف الشركات الوطنية (الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية).

تكليف الشركات الصغرى والمتوسطة المنتسبة داخل الجمهورية بتركيز المنظومات الوطنية الكبرى (إنصاف وأدب ومدنية وتطبيقات المخطط المديرى المشترك للإدارة) وصيانتها على مستوى الجهات

مراجعة اجراءات اقتناء المعدات والنظم المعلوماتية وترشيد التصرف فيها لفتح المجال للهياكل الجهوية للقيام بها بما يدعم فرص الاستثمار بالجهات.

تطوير فضاءات رقمية لدعم استعمال وتطوير البرمجيات الحرة بتونس كالسوق الافتراضية (e-marketplace) الخاص بالمؤسسات التونسية الناشطة في مجال البرمجيات الحرة

## 7.8 تطوير قطاع النقل واللوجستية

يهدف تطوير قطاع النقل واللوجستية الى دعم قطاعات الخدمات والسياحة والتجارة الخارجية من خلال اعادة تنظيم النقل البري و تطوير النقل البحري و اصلاح النقل الجوي ودعم اللوجستية ومراجعة التنظيم الميكلي للقطاع لضبط الصلوحيات والعلاقات على مستوى سلطة الاشراف وكذلك على مستوى الدواوين والشركات.

## الإجراءات

## المحور

تمكين جرحى الثورة من النقل المجاني.

اعادة تنظيم النقل البري

تنظيم النقل العمومي غير المنتظم للأشخاص بتطهير قطاع النقل بالتاكسي واللواج والنقل الريفي من الدخلاء بالتنسيق مع كل الأطراف المعنية على المستويين المركزي والجهوي وإنجاز دراسة لإصلاح و مزيد أحكام تنظيم القطاع.

تعميم تجربة النقل الريفي المدرسي من قبل الخواص بهدف معاضدة مجهود المؤسسات العمومية للنقل لمجابهة الطلب والتحكم في الكلفة.

وضع منظومة أمنية في المحطات ووسائل النقل للحدّ من الاعتداءات.

الإعلان عن طلبات عروض جديدة لفتح قطاع النقل العمومي الجماعي للخواص وخطوطا إضافية للنقل بين المدن .

إقرار إجراءات استثنائية لتشجيع شركات الرحلات البحرية السياحية على مواصلة برمجة الرحلات البحرية السياحية لميناء حلق الوادي على مسار سفنها.

العمل بعقود برامج بين الناقلين البحريين والشاحنين التونسيين ووضع الإجراءات العملية لتفعيل الشراكة بين المؤسسات العمومية الموردة والمصدرة لكميات كبيرة من البضائع والناقلين البحريين التونسيين بإبرام عقود مباشرة قصد الرفع من مساهمة الأسطول البحري الوطني في نقل التجارة الخارجية من 10% حاليا إلى 15% في ظرف ثلاث سنوات.

إرساء نظام العمل 24/24 ساعة في مرحلة أولى بميناء رادس بهدف تحسين جودة الخدمات بتقليص مدّة انتظار السفن وكلفة عبور البضائع بالميناء.

تعميم استعمال النظام المندمج للتبادل الإلكتروني للمعلومات للقيام بإجراءات النقل الدولي للبضائع (إضبارة النقل بكل الموانئ البحرية التجارية) بالموانئ بما يمكن من تبسيط الإجراءات الإدارية و تحسين جودة الخدمات.

تطوير النقل البحري

الشروع في استغلال النظام الإلكتروني المندمج لخدمات البحرية التجارية (SIMM) إقتناء المعدات الإعلامية والبرمجيات اللازمة و الأخذ بعين الإعتبار، ضمن مشروع القرار الذي سيضبط تعريفات خدمات البحرية التجارية، التكاليف التي سيتحملها ديوان البحرية التجارية و الموانئ عند تقديم هذه الخدمات.

تركيز نظام إلكتروني للتصرف في الحاويات والمجرورات ومتابعتها والتعرّف على مكانها حينها بميناء رادس من قبل الشركة التونسية للشحن والترصيف.

تدعيم الحوكمة بشركة الخطوط التونسية من خلال تنفيذ إصلاحات هيكلية على المدى القريب والمتوسط لمعالجة الوضعية المالية الصعبة استعدادا لمجابهة المنافسة عند فتح الأجواء مع الإتحاد الأوروبي .

معالجة الوضعية المالية الحرجة لشركة الخطوط التونسية السريعة التي تقرر إدماجها بالخطوط التونسية وتسوية وضعية الشركة التونسية للتموين.

إحداث معلوم على الرحلات الجوية توظف مداخله لفائدة صندوق تدعيم القدرة التنافسية للقطاع السياحي.

اطلاق مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي حول فتح الأجواء في السداسي الأول لسنة 2012 .

إعلان طلب عروض جديد لإنجاز مشروع المنطقة اللوجستية برادس (47 هكتار) في إطار لزمة.

تكليف بنك أعمال للقيام باختيار مستثمر إستراتيجي لتنشيط الفضاء الاقتصادي بجرجيس وإنجاز منطقة لوجستية (100 هكتار).

الشروع في إنجاز دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية لمشروع المنطقة اللوجستية بجبل الوسط.

اصلاح النقل الجوي

ارساء المناطق اللوجستية

## 8.8 السياحة والنمو ووض بقطاع الصناعات التقليدية

إعادة التوازن للقطاع عبر الإسترجاع التدريجي لحصة تونس من الأسواق السياحية والشروع في معالجة الإشكاليات الهيكلية خاصة المديونية والإصلاحات الجذرية مع التوجه نحو تعزيز دور الجهات في مجالات التسويق والتوزيع والمنتوج والتقليص من حدة الموسمية.

المحور	الإجراءات
دعم الترويج السياحي	تعزيز البرامج الترويجية والتسويقية للوجهة التونسية لطمأنة الفاعلين والمتدخلين وتحسيس الرأي العام. وضع برنامج اتصالي وترويجي خاص بالتونسيين المقيمين بالخارج وتشجيعهم للقدوم إلى تونس لزيارة تونس والإصطياف فيها خلال العطل. تدعيم الربط الجوي نحو الوجهة التونسية. ربط البوابة التونسية للسياحة بأهمّ المواقع السياحية التجارية للنزل ومتعهدي الرحلات وشركات النقل الجوي ودعم تموقع الوجهة التونسية على شبكة الأنترنت.
الإحاطة بالمؤسسات السياحية	الإحاطة بالمؤسسات السياحية ومساندتها. مزيد تصويب تدخلات برنامج التأهيل السياحي.
دفع الإستثمار السياحي	الشروع في معالجة مديونية القطاع في إطار ما ستفرزه الدراسة الجارية من قبل البنك العالمي. تحفيز الإستثمار في مجال السياحة البديلة والتشجيع على الإستثمار بالجهات الداخلية.
النهوض بجودة المنتج السياحي	مراجعة معايير التصنيف للمطاعم السياحية نحو التشجيع على التجديد والابتكار في فنون الطبخ.



<p>الحرص على جودة المنتج من خلال الإستعادة التدريجية لمنظومة الرقابة. تحسين مراكز الإستقبال ببوابات العبور الحدودية وخاصة البرية منها.</p>	
<p>تنظيم حملات وطنية وجهوية مكثفة للعناية بالبيئة والمحيط بالمدن والمحطات السياحية وتحسين علامات الإرشاد السياحية.</p>	
<p>تحرير قطاع المصوغ.</p>	<p>الصناعات التقليدية</p>
<p>تطوير وتعزيز الدعم الموجه لدفع تطور القطاع من خلال تحسين تزود الحرفيين بالمواد الأولية وتحسين نظام التصرف في القرى الحرفية ودعم التجديد وبرامج الجودة وآليات التمويل والتكوين والقضاء على توريد منتجات اجنبية خاصة الصينية مما سيمكن من إعادة تنشيط القطاع وخلق مواطن شغل جديدة (حوالي 5.000 موطن شغل).</p>	
<p><b>9.8 التحكم في الأسعار والنمو والنهوض بالتجارة</b> حماية القدرة الشرائية للمواطن والسيطرة على غلاء الأسعار ومحاربة أسبابه ومسالكه من خلال منع الإحتكار وتشديد الرقابة الإقتصادية بالتوازي مع الدور التعديلي للدولة والمحافظة على الدعم اللازم في حدود إمكانيات الدولة. استرجاع النسق العادي للحركة التجارية وتدارك النقائص المسجلة سنة 2011 وتحديث النسيج التجاري ودعم الشفافية في المعاملات التجارية وصرف الجهود نحو استحداث نسق التصدير وذلك بمواصلة تسهيل إجراءات التجارة الخارجية ومساعدة المؤسسات المصدرة على اقتحام الأسواق الخارجية</p>	
<p><b>الإجراءات</b></p>	<p><b>المحور</b></p>
<p>تحديد أسعار مرجعية لعدة مواد استهلاكية وتوريد بعض المواد الأخرى قصد مزيد التحكم في الأسعار وفي نسق التوريد ووضع أسعار قصوى لسلة من المنتجات ومواصلة دعم المنتوجات الأساسية.</p>	<p>التحكم في الأسعار</p>

تعزيز عمل جهاز المراقبة الاقتصادية بمختلف الأسواق البلدية على مدار الأسبوع وخلال كامل التوقيت العادي لنشاط هذه الأسواق بالتنسيق مع وزارتي الدفاع الوطني والداخلية لحماية أعوان المراقبة الاقتصادية وضمان أداء مهامهم مع الحرص على أن تكون المتابعة في أعلى مستوى كما ستشمل المعاوضة أعمال جهاز المراقبة الاقتصادية في مستوى سوق بئر القصعة وتأمين نشاطها وتواجدها المتواصل بأسواق الجملة والأسواق البلدية بكامل تراب الجمهورية من خلال تكوين خلايا قارة.

تدعيم أعمال المراقبة على مستوى النقل عبر الطرقات للتصدي لأعمال التزويد والترويج خارج المسالك المنظمة للمنتوجات الفلاحية وتكثيف المراقبة على الطرقات المؤدية إلى معابر الحدود البرية لإحكام التصدي للتصدير العشوائي.

تفعيل محاضر المخالفات المخلة بشفافية المعاملات في السوق المحررة من قبل أعوان المراقبة الاقتصادية بالتنسيق مع مصالح وزارة العدل.

تحسين مستوى العرض وإعادة تفعيل الآلية التنسيقية بين الوزارات المكلفة بالفلاحة والتجارة والمهنة (مجامع مهنية مشتركة والغرف القطاعية...) لإحكام متابعة وضعية السوق وإقرار الإجراءات التعديلية اللازمة في الإبان مع إحداث خلية يقظة قارة وعلى مستوى الجهات ترفع تقارير يومية في الغرض إلى رئاسة الحكومة.

الإسراع في إنجاز برنامج تأهيل مسالك التوزيع.

استكمال الإجراءات لإحداث القاعدة التجارية للمواد الطازجة بتونس الكبرى.

وضع برنامج للانطلاق في تطوير التجارة الالكترونية.

اعداد مشروع قانونين حول السلامة الغذائية للمنتوجات الصناعية.

دراسة إحداث صندوق لتأهيل التجارة الصغرى يستفيد منه صغار التجار عن طريق قروض بشروط ميسرة وبنسب فائدة تفاضلية.

التجارة الداخلية

<p>الانطلاقات في تطوير التشريع المتعلق بالتجارة الخارجية.</p>	<p>التجارة الخارجية</p>
<p>إنجاز برنامج نموذجي خصوصي خلال سنتين لمرافقة 200 مؤسسة تصدر لأول مرة .</p>	
<p>إعادة النظر في برنامج تأهيل الخدمات بما يمكن من تطوير القطاع وتوظيف الهبة الممنوحة في الغرض من الاتحاد الأوروبي (30 م أورو).</p>	
<p>إعادة تأهيل الشباك الموحد للتجارة الخارجية طبقا للمعايير والمواصفات المعمول بها.</p>	
<p>تعزيز أداء هياكل الإحاطة بالمصدرين.</p>	
<p>الشروع في تركيز شبكة من ميسري التصدير بالبلدان التي لا تتوفر فيها لتونس تمثيلا دبلوماسيا او تجاري.</p>	
<p>الانطلاقات في إنجاز خارطة جهوية حول المنتوجات القابلة للتصدير حسب الجهات (منتوج-جهة).</p>	
<p>وضع حيز التنفيذ البرنامج الثالث لتنمية الصادرات</p>	
<p>مواصلة العناية بالمؤسسات المصدرة عبر توفير كل الضمانات لمساعدتها على تخطي صعوبات المرحلة.</p>	
<p>توسيع مجال التبادل التجاري مع جهات جديدة من العالم على غرار بلدان الخليج وتركيا</p>	
<p>الانطلاقات في إنجاز المنطقة الحرة ببن قردان بما يعزز التعاون التجاري مع ليبيا والشروع في دراسة منطقة أخرى مع الجزائر ووضع إطار قانوني خاص.</p>	<p>المناطق الحرة</p>

## 10.8 الصّناعة والطاقة والمناجم

يرتكز العمل خلال 2012 على إيجاد الحلول الكفيلة للحد من تداعيات التأثيرات الداخلية والخارجية على محيط المؤسسة وعملها وعلى تأمين سير المرافق العمومية في أفضل الظروف من كهرباء وغاز وبنزين وعلى تسريع نسق انجاز المناطق الصناعية والأقطاب.

المحور	الإجراءات
تطوير الصناديق الخاصة بالصناعة	إحداث جملة من الآليات تعنى بالتمويل الذاتي لحاملي الشهادت العليا خاصة بالمناطق الداخلية بشروط ميسرة وإضفاء تعديلات على المنظوم المتعلقة بحث الاستثمار خاصة من خلال صندوق التطوير اللامركزية الصناعية والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى.
	تكفل الدولة بوضع خبراء ماليين على ذمة المؤسسات الصغرى والمتوسطة المتضررة لإعادة الهيكلة وعرضها على الجهات المالية.
	إحداث آليتين خصوصيتين تتولى توفير التمويل الذاتي للباعثين الشبان: - الآلية 1: موجهة لباعثي المشاريع الصغرى في شكل «قروض مواطنة» وتتدخل هذه الآلية في شكل إسناد قرض شخصي للباعثين غير القادرين على توفير كل أو جزء من الأموال الذاتية المستوجبة يقم استرجاعه بشروط ميسرة ودون توظيف نسبة فائدة أو طلب ضمان - الآلية 2 : موجهة لباعثي المؤسسات الصغرى والمتوسطة في شكل «قروض مساهمة» وتتدخل هذه الآلية في شكل إسناد قرض مساهمة يتم استرجاعه من خلال منحة الاستثمار.
	وضع منظومة إعادة هيكلة مالية متكاملة تستجيب لمختلف الحاجيات المالية المستعجلة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة المتضررة كتكملة للآليات المتوفرة حاليا وذلك من خلال : - آلية لمواكبة المؤسسات الصناعية لدى مؤسسات القرض وذلك عبر خبراء ماليين يتم وضعهم على ذمة هذه المؤسسات قصد إعداد دراسة إعادة الهيكلة المالية وعرضها على المؤسسات المالية. - آلية لإعادة تمويل قروض إعادة الهيكلة المالية بشروط تفاضلية تستجيب للحاجيات الملحة والمستعجلة للمؤسسات المستهدفة.

<p>آلية لضمان القروض المسندة من قبل البنوك تتصرف فيها الشركة التونسية للضمان</p>	
<p>صندوق مشترك للتوظيف في رأس مال تنمية لإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة في شكل صندوق إعادة الإنطلاق مع إمكانية فتحه للمساهمة في رأس مال المؤسسات التي تخضع لإجراءات قانون الإنقاذ.</p>	
<p>تطوير القانون المتعلق بالعطلة من أجل بعث مؤسسة مع الرفع في المدة المخولة للعطلة من سنة قابلة للتجديد مرة واحدة خارج مناطق التنمية الجهوية ومرتين بمناطق التنمية الجهوية إلى 3 سنوات بكل المناطق.</p>	
<p>تسريع نسق إنجاز برنامج المناطق الصناعية وذلك من خلال :  - مراجعة مختلف الإجراءات المعمول بها حاليا.  - بعث لجان جهوية للتنسيق يترئسها المديرين الجهويين للصناعة تعنى بإزالة العراقيل وتفعيل الآليات.</p>	<p>توفير البنية الأساسية الملائمة</p>
<p>تسريع إنجاز برنامج الأقطاب التكنولوجية والتنموية مع مراجعة مهامها وأهدافها وطرق تسييرها.</p>	
<p>تطوير مشاريع للطاقات الجديدة والمتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح.</p>	<p>تطوير الطاقات الجديدة وتنمية الأنشطة المنجمية</p>
<p>إستحداث عمليات استكشاف مواردنا البترولية والغازية.</p>	
<p>دعم الأنشطة المنجمية لا سيما في مجال الفسفاط وتطوير بعض المواقع على غرار سراورتان وغيرها.</p>	

## 9. تنمية بشرية متعددة الأبعاد وشاملة للجميع من أجل تحقيق الرفاه الاجتماعي

### 1.9 الصّحة

تطوير أداء الهياكل الصحيّة العمومية من خلال توفير خدمات صحية ووقائية وعلاجية ملائمة كما ونوعا لحاجيات المواطن وتقريبها إليه خاصة في الجهات والمناطق الأقل حظًا.

المحور	الإجراءات
دعم طب الاختصاص في المناطق الداخلية	تعميم التغطية بالأطباء والصيدلة الاختصاصيين التونسيين في مختلف الاختصاصات العلاجية والتشخيصية بالمستشفيات الجهوية في مراكز الولايات الداخلية .
	ضمان العدد الأدنى الضروري من الاختصاصيين في كل اختصاص يتطلب حصص استمرار لتغطية الحاجيات من الخدمات والتدخلات الاستعجالية في مختلف أقسام كافة المستشفيات الجهوية بالولايات الداخلية.
	تشجيع التحاق أطباء الأسنان الاختصاصيين بالمستشفيات الجهوية في مراكز الولايات الداخلية الـ 14، بإدراج اختصاصات طب الأسنان في قائمة الاختصاصات ذات الأولوية وتمكينهم من الحوافز المادية المسندة للأطباء الاختصاصيين في الجهات ذات الأولوية .
تعزيز مراكز الصحة الأساسية وتطوير خدماتها وطرق عملها	إحداث عيادة طبية أسبوعية ثانية على الأقل بكافة مراكز الصحة الأساسية التي لا تُؤمّن حاليًا سوى عيادة واحدة في الأسبوع (يفوق عددها 900 مركز صحة أساسية حاليًا)
	توفير التمويلات الضرورية لتأمين حاجيات مراكز الصحة الأساسية من الأدوية: بداية من سبتمبر 2012 حسب مَدَوْنَة أدوية لسنة 2010، ثم بداية من مارس 2013 حسب مدونة جديدة مُحَيَّنَة، مع القيام بالتوازي بالتدخلات والإجراءات الضرورية لضمان ترشيد مختلف مراحل استهلاك الأدوية والتصرف فيها.

وضع منظومة إعلامية صحية – إدارية خاصة بخدمات مركز الصحة الأساسية ومحورها المواطن (المقبل على خدمات المركز) وتعميمها على كافة مراكز الصحة الأساسية (بما يعني ذلك تعميم الحواسيب بالعدد الكافي لتغطية مختلف مراكز العمل بكافة مراكز الصحة الأساسية).

تجديد أسطول النقل الصحي وتعزيزه

تطوير قائمة التحالف الطبية المجرة في المستشفيات المحلية لتلائم الحاجيات الملحة خاصة في مجال متابعة الأمراض المزمنة وتعمد المصابين بها

تأمين خدمات جيدة في مختلف وحدات وأقسام الطب الاستعجالي بكافة المستشفيات الجهوية والمحلية.

تأهيل المستشفيات الجهوية في مراكز الولايات الداخلية الـ 14 بما يضمن: تقليص مواعيد العيادات وإجراء العمليات الجراحية والتشخيصات الطبية، وتوفير الأسرة الضرورية لتأمين حاجيات الإقامة للحالات الاستعجالية والعادية.

تطوير المنظومة الإعلامية في المستشفيات الجهوية لتتحول إلى شبكة إعلامية (داخل كل مستشفى) محورها المريض وتتركز على الجوانب الصحية (إلى جانب الجوانب الإدارية والمالية المتوفرة حاليا) وتشمل مختلف الخدمات الخارجية (خارج الإقامة الاستشفائية) بما في ذلك خدمات الاستعجالي.

تعميم هذه الشبكات الإعلامية الداخلية إلى المستشفيات المحلية ومراكز الصحة الوسيطة

تطوير شبكة إعلامية متطورة محورها المريض (ملف صحي محوسب وموحد لكل مريض في المستشفى) وتغطي مختلف الخدمات الصحية (في إطار الإقامة الاستشفائية والخدمات الخارجية) في كافة أقسام المستشفى ووحداته، بما يُمكن من تحسين جودة الخدمات وترشيد المصاريف وتطوير المردودية.

تطوير المراقبة على التصرف في المستشفيات وتسييرها لضمان مستحقات المستشفيات الجامعية لدى صندوق التأمين على المرض وترشيد المصاريف الإدارية خاصة.

تطوير خدمات  
المستشفيات الجهوية  
والمستشفيات المحلية  
ومراكز الصحة الوسيطة

ضمان خدمات صحية  
عالية الجودة  
في المستشفيات الجامعية

## 2.9 المنظومة التربوية

تحسين أداء منظومة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي في مختلف جوانبها بما يمكن من تدعيم كفاءة وقدرات الموارد البشرية وملاءمتها مع متطلبات تطوير النسيج الاقتصادي.

المحور	الإجراءات
منظومة التربية	عقد ندوة وطنية حول منهجية منظومة اصلاح التعليم لرسم خارطة طريق واضحة تجعل من الفضاء التربوي فضاء يمتلك فيه التلميذ المعارف الحديثة والمهارات والقيم .
	إنجاز بعض الدراسات التشخيصية والتحليلية والتقييمية لبعض المجالات التربوية (برنامج المدارس ذات الاولوية، برنامج السنة التحضيرية،الخارطة المدرسية...).
	تكثيف الدعم الدراسي للتلاميذ المهددين بالإخفاق المدرسي وتفعيل دور مجالس المؤسسات التربوية.
	إحداث مؤسسات تربية جديدة وتعميم المدارس الإعدادية والمعاهد النموذجية ومزيد دعم التوجيه إلى الشعب العلمية والتكنولوجية.
	استكمال أشغال وتجهيز المؤسسات التربوية التي ستفتح بداية من السنة الدراسية 2012-2013 .
	تكثيف الدعم الدراسي للتلاميذ المهددين بالإخفاق الدراسي خاصة من خلال إحداث خطة المرافق المدرسي
	الاستعداد للإمتحانات الوطنية والعمل على إجرائها في مواعيدها المحددة.



المحور	الإجراءات
تطوير المناهج	تطوير المناهج وإثراء المضامين وتنويع الشعب والاختصاصات وملاءمة البرامج المعتمدة مع المواصفات المطلوبة في سوق الشغل الوطنية والدولية.
	تطوير الإجازات التطبيقية والمحدثة في إطار البناء المشترك مع المهنيين والزيادة في اختصاصات شهادات الماجستير.
	تحسين نسب التأطير بمؤسسات التعليم العالي إلى جانب مزيد تحسين الخدمات الجامعية والإحاطة بالطلبة.
ترشييد للحكومة والإنفتاح على المحيط	تعزيز الإدارة المستقلة للجامعات ومؤسسات التعليم العالي و تعميم عقود البرامج والتصرف بحسب الأهداف.
	تفعيل مناهج التقييم المستمر للأداء ونظام الاعتماد وتطوير نظام أمد.
	تمكين الجامعات من أفضل المهارات البشرية من خلال تطوير التكوين الأساسي البيداغوجي الأولي للمعلمين المدربين وتحسين إدارة الإشراف على المؤسسات وتسهيل تنقل الكفاءات التونسية إلى الخارج لمزيد التحصيل والتأهيل وتعزيز التعاون الدولي.
	تشجيع التعليم العالي ذو الجودة العالية وتطويره وإكسابه البعد المغاربي والعربي والإفريقي.
ربط التعليم العالي بالتشغيل واحتياجاتهم	إعادة النظر في نظام التوجيه الجامعي ليتناسب مع احتياجات الطلبة والتشغيل في ذات الوقت.
	تطوير التدريب على المهارات الإدارية (العمل الجماعي، القدرة على التكيف مع الأوضاع الجديدة، الاتصالات، الكمبيوتر).

إنشاء مراكز لدراسات المشاريع وتقديم الدعم للخريجين الشباب.	
تطوير الشفافية في تقييم جميع مكونات التعليم وتطوير التعليم الجامعي، والتسويق للمؤسسات الجامعية وبرامجها التكوينية.	
تعزيز التنسيق بين التعليم والتدريب المهني من أجل إعادة النظر في المؤهلات المسبقة للدراسات العليا والتكنولوجية وإعادة النظر في نظام التوجيه .	التكامل بين التربية والتعليم العالي والتكوين المهني
بناء الجسور بين التكوين المهني و التعليم العالي.	
تحويل الأولويات الوطنية (الاقتصاد القائم على المعرفة، والصحة والطاقة المتجددة والتنمية المستدامة والتنمية الجهوية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها) إلى مشاريع وطنية للبحث.	البحث العلمي رافعة أساسية للابتكار والتطوير التكنولوجي
الوصل بين مراكز البحوث و الجامعات مع منحهم الإستقلالية الإدارية.	
تيسير تنقل الباحثين بين مراكز البحوث والمؤسسات الاقتصادية.	

#### 4.9 المرأة والأسرة والطفولة

وضع إجراءات وتشريعات وبناء نسيج اجتماعي ناجح يحافظ على الأسرة ويدعم مكاسب المرأة ويعزز دورها في المجتمع وموقعها في القرار وفي إدارة الشأن العام وتضمن دور الأسرة في تنشئة اجتماعية تعزز ثقافة المواطنة الفاعلة كما تحمي حقوق الطفولة وتوفر حياة كريمة للمسنين وأصحاب الإحتياجات الخاصة وخاصة في الجهات ولدى الفئات الأقل حظا.

#### الإجراءات

وضع برنامج لتكوين العنصر النسائي في المجلس التأسيسي والأحزاب السياسية والجمعيات الحقوقية في النواحي القانونية المتصلة بالاتفاقيات الدولية وحقوق الانسان وقانون الشغل وقانون الأحوال الشخصية .

#### المحور

دعم حقوق المرأة

إرساء بنك معطيات حول الكفاءات النسائية لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية ومواقع أخذ القرار.

وضع إجراءات وتشريعات للحد من التهميش الاقتصادي والاجتماعي وخاصة هشاشة تشغيل المرأة واستغلالها

بعث وتأطير مجامع نسائية ذات مصلحة اقتصادية مشتركة خاصة في مجال تحويل المنتجات الفلاحية.

مقاومة الانقطاع المدرسي المرتفع لدى الفتيات في المناطق المحرومة بتيسير التنقل وإيجاد فضاءات احتضانهن في أوقات ما بين ساعات الدراسة.

إنجاز تشخيص شامل وإيجاد بنك معطيات لأوضاع المرأة في المناطق الريفية وبرنامج تنمية المواطنة لديهن.

تفعيل برنامج إدماج النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج الوطنية لتحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين.

وضع وتنفيذ خطة إعلام وتثقيف وتوعية للوقاية من العنف ضد المرأة والتحسيس من مخاطره على الأسرة والمجتمع وفتح «الخط الأخضر» لفائدة ضحايا العنف من النساء وإحداث مراكز إيواء لفائدتهن.

بعث مشاريع صغرى لفائدة أسر فقيرة تمثل المرأة عائلها الوحيد

تنفيذ برنامج دعم قدرات الأمهات ومرافقتهن في مجال التعمد لأطفالهن ذوي الاضطرابات في التعليم.

تحيين قاعدة البيانات حول الأسرة وتقييم الخدمات الموجهة للأسر المهاجرة.

الحفاظ على كبار السن في وسطهم الطبيعي من خلال توسيع شبكة الفرق المتنقلة لتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية في بيوتهم

زيادة عدد النوادي النهارية لكبار السن

الإحاطة بالأسر ذات الدخل المحدود والاحتياجات الخصوصية وترسيخ قيم التماسك الأسري

تأهيل مؤسسات رعاية المسنين	
تأهيل النسيج الجمعياتي للمجال من خلال التكوين والتأهيل للعاملين به.	
تعويض كراسات الشروط بتراخيص مسبقة لإحداث مؤسسات طفولة خاصة من محاضن ورياض أطفال ضمانا لرعاية أمنة للأطفال.	دعم مؤسسات الطفولة ودفن التنشيط التربوي والاجتماعي ورعاية الطفولة الفاقدة للسند
العمل على إعادة دور القطاع العمومي في إحداث وتسيير هذه المؤسسات.	
دعم التنشيط المتنقل لفائدة الأطفال بالجهات المحرومة والأحياء الشعبية.	
إصدار قانون توجيهي لمؤسسات التنشيط التربوي والاجتماعي وإحداث مركز وطني للرسكلة والتكوين المستمر لاطارات الطفولة.	
إعادة هيكلة وتصنيف المراكز المندمجة للشباب والطفولة ومراجعة شروط القبول بها وتطوير خدماتها.	
تجميع الأطفال المشردين ودراسة أوضاعهم وتمكينهم من المساعدة الضرورية لحمايتهم من مخاطر الشارع.	
تحسين الخطة الوطنية لحماية الأطفال من العنف والتجيش السياسي والديني والاستغلال الاقتصادي.	
توفير التغذية السليمة والرعاية الصحية والنفسية للطفل	
دعم برامج الصحة الوقائية لدى الطفل وخاصة بالوسط الريفي.	

الإجراءات	المحور
مراجعة المنظومة التشريعية والمؤسسية ذات الصلة بالشباب وتأهيل كل القطاعات المعنية بالشأن الشبابي.	تعزيز المنشآت الشبابية والرياضية
إعادة هيكلة المرصد الوطني للشباب ومؤسسات التنشيط الشبابي.	
إحداث وكالة وطنية للنهوض بالسياحة الشبابية وبعث مراكز إقامة واستقبال دولية لتنمية السياحة الشبابية ولاحتراف التظاهرات الشبابية الدولية.	
تهيئة المؤسسات الشبابية وصيانتها وخاصة التي تعرضت خلال الثورة لعمليات السرقة والحرق والإتلاف.	
تطوير شبكة المنشآت الرياضية وتأهيلها وصيانتها في إطار التوازن الجهوي من خلال إصلاح الملاعب الرياضية وتعشيبها وإصلاح القاعات الرياضية.	
مقاومة العنف في المنشآت والملاعب الرياضية.	
تطوير شبكة المنشآت الرياضية وتأهيلها وصيانتها.	
إحداث منشآت جديدة لاسيما بالجهات التي تشكو من نقص حاد في المنشآت الرياضية قصد تحسين المؤشرات الرياضية بكل الجهات والتقليص من الفوارق الموجودة بينها.	
تنقيح النظام الإداري والمالي للمركز الوطني للطب وعلوم الرياضة والمركز الجهوية التابعة له.	
دراسة إحداث ديوان وطني لصيانة المنشآت الرياضية والمؤسسات الشبابية.	

## 6.9 النموذج الاجتماعي

دعم النموذج الاجتماعي والإحاطة بالفئات التي تعاني العديد من الصعوبات وحمايتها من السلوكيات المنحرفة.

المحور	الإجراءات
تطوير العمل الاجتماعي على المستوى المحلي	تطوير الوحدات المحلية للنموذج الاجتماعي تحويلها إلى هياكل متعددة الاختصاصات للإحاطة النفسية والاجتماعية والتربوية بأصحاب الصعوبات الاندماجية أو السلوكيات المعرضة للمخاطر أو المهمشين الاجتماعيين وإعطاء الأولوية في هذا التمشي إلى المناطق والجهات الأقل حظا.
النهوض بفئة المعوقين	دعم التغطية بشبكة مراكز التربية المختصة مع العمل على ضمان حق الشغل لهذه الفئة عبر تمكينها من مورد رزق في إطار البرنامج الخصوصي لبعث موارد رزق لفائدة المعوقين.
تحديد الشغل والعلاقة المهنية	تحديد مدونة تشريع الشغل. تحديد الاتفاقيات المشتركة القطاعية. تحديد الصيغة للجولة التفاوضية القادمة. اعداد دليل للمستثمرين خاص بالتشريعات الاجتماعية. تحديد دليل المؤسسة في تشريع الشغل والعلاقات المهنية. مراجعة منظومة الصحة والسلامة المهنية. تفعيل اللجنة الوطنية للحوار الاجتماعي.

## 7.9 التونسيون بالخارج

تعزيز المواطنة الكاملة للتونسيين بالخارج ودعم تمثيليتهم ومشاركتهم في رسم سياسات الدولة في مجال الهجرة.

المحور	الإجراءات
مزيد الإحاطة بالتونسيين في الخارج	إحداث كتابة الدولة للهجرة والتونسيين بالخارج.
	إصلاح ديوان التونسيين بالخارج.
	إحداث اللجنة الفنية الإستشارية للهجرة.
	إحداث مجلس إستشاري للتونسيين بالخارج يضم كافة مكونات شرائح التونسيين بالخارج.
	تعميم المندوبيات الجهوية لديوان التونسيين بالخارج على كافة الولايات ومراجعة هيكلتها ودعمها بالموارد البشرية والمادية الضرورية.
	تفعيل المراكز الإجتماعية والثقافية بالخارج ومزيد العناية بشباب الهجرة من خلال دعم تواصلهم بالوطن.
	تطوير منظومة إستقبال التونسيين بالخارج عند العودة.
	تأهيل جمعيات التونسيين بالخارج وتمويل أنشطتها حسب عقود - أهداف.
	تطوير خطة إتصالية وإعلامية ناجعة تضمن تفاعل التونسيين بالخارج مع مستجدات الوضع بتونس وتيسير مساهمتهم في المجهود التنموي وإعداد قاعدة بيانات معلوماتية.
	تطوير النظام الإحصائي والبحوث والدراسات حول هجرة التونسيين بالخارج وإحداث « المرصد الوطني للهجرة »،

## إجراءات في صالح التونسيين بالخارج

الترفيه في القيمة المالية المرخص فيها عند العودة المؤقتة من 1000 إلى 2000 دينار.

الترفيه في قيمة الأمتعة عند العودة النهائية من 15000 إلى 30000 دينار.

منح الأشخاص من ذوي الإحتياجات الخاصة وفاقدي الأهلية الإمتياز الجبائي إثر العودة النهائية.

حسن معاملة واستقبال التونسيين بالخارج وتسريع إجراءات عبورهم وتخصيص شبابيك موحدة لقضاء معاملاتهم.

تمكين 1000 من أبناء الجالية المعوزين وعدد من المتقاعدين من الإنتفاع بمصائف أثناء العطلة الصيفية القادمة 2012.

تمكين المهاجرين من تخفيضات على معالم تذاكر السفر والإقامة حفاوة بهم وتشجيعا للسياحة الداخلية.

فتح «دار التونسي» المركز الإجتماعي والثقافي في عديد البلدان.

الترفيه في سن السيارات السياحية في إطار العودة النهائية من 3 إلى 5 سنوات.

تطوير الإتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال الهجرة.

تطوير التشغيل بالخارج واستحداث الآلية الكفيلة بتحقيق ذلك.

تسريع التعاون مع المنظمات الأجنبية الغير حكومية المعنية بالهجرة.

تيسير مساهمة الجالية في الإقتصاد الوطني.

تشبيك الكفاءات التونسية بالخارج وإيجاد الآليات لتشجيعها على نقل التكنولوجيات الحديثة.

إعادة تقييم برامج ومناهج تعليم اللّغة العربية وتعزيزها.

## إجراءات عامة



## 10. تحقيق مقومات بيئة سليمة والحماية من الكوارث الطبيعية

تعزيز شبكة البنى التحتية وتطوير منظومة التشريعات من أجل بيئة نظيفة ومحيط جميل ومدن محمية من الكوارث الطبيعية.

المحور	الإجراءات
العناية بالمجال البيئي	القيام خلال شهر أفريل بحملة وطنية للنظافة والعناية بالبيئة ومقاومة البعوض بجميع المدن التونسية وخاصة المناطق السياحية.
	الترفيه في نسبة الربط بشبكات التطهير بالولايات ذات النسب المنخفضة (المهدية وسيدي بوزيد وصفاقس ومدنين وتطاوين وقفصة وقبلي) لتقارب المستوى الوطني.
	غلق العديد من المصبات العشوائية واستكمال انجاز مصبات المراقبة.
	إحداث محطات تطهير متخصصة في معالجة المياه المستعملة الصناعية بالمنستير والقطب التكنولوجي بسوسة والمنطقة الصناعية بحامة قابس.
	تهيئة عدة منتزهات حضرية كرقادة بالقيروان وعين النشوم بتوزر.
	دعم انخراط المؤسسات الاقتصادية ضمن منظومة التأهيل البيئي والإنتاج النظيف والتحكم في التكنولوجيات النظيفة.
	تدعيم المراقبة وترشيد التصرف في الملك العمومي البحري.
	دعم التعاون الدولي لاستقطاب الهبات وإحكام الامكانيات الهامة للتمويل التي توفرها اتفاقية التغيرات المناخية.

تدعيم منظومة التشريع البيئي وخاصة إصدار الأوامر الترتيبية المتعلقة بالتلوث الهوائي.  
الانطلاقات في انجاز برنامج وطني للتشجير على خمس سنوات «تونس خضراء» يساهم فيه كل المواطنين والمتدخلين  
إضافة الى إمكانية توفيره لحوالي 8 آلاف موطن شغل.

حماية مدينة بوسالم من الفيضانات من خلال القيام بأشغال على مستوى وادي مجردة لتحويل مجراه عن مستوى  
المدينة.

دعم مشاريع حماية المدن من الفيضانات من خلال مواصلة أشغال حماية مدن ساقية سيدي يوسف وغار الدماء  
والوسلاتية ونفزة وصفاقس وبنزرت والقيروان وقابس ووتوز وتونس الغربية وانطلاقات اشغال حماية زغوان وقلعة سنان  
وتطاوين وسليانة والقيروان والمنستير وسوسة.

حماية المدن من  
الفيضانات

## 11. تنمية جهوية متوازنة

يعتمد منوال التنمية خلال سنة 2012 على رسم سياسة تنموية تشمل جميع الجهات واعطاء الأولوية للتوازن الجهوي وتهدف إلى تحسين ظروف العيش بتركيز المرافق والتجهيزات الجماعية والبنية الأساسية وتوفير مواطن الشغل بتشجيع الاستثمار في القطاعات المنتجة والخدمات للتقليص من الفوارق بين مختلف الجهات والإسراع في التقارب بينها. وترتكز النظرة الجديدة للعمل التنموي بالجهات التي انطلقت الحكومة في تجسيما على:

المحور	الإجراءات
تطوير آليات تحقيق التوازن الجهوي	تشريك مختلف الأعوان الاقتصاديين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأحزاب السياسية في وضع السياسات التنموية قصد تجسيد الطابع الجهوي والمتكامل والمندمج والقطاعي للمخططات الجهوية انطلاقا من التجربة الناجحة لإعداد الميزانية التكميلية لسنة 2012 واعتماد لهذا التمشي في الإعداد المبكر لمشروع ميزانية 2013.
	إعطاء صلاحيات أكثر للجهات في مجال إنجاز ومتابعة البرامج والمشاريع المبرمجة في إطار الميزانية التكميلية.
	توسيع الحوافز الجبائية للشركات المصدرة كليا إلى النشاطات المنتهية في مناطق في الجهات الداخلية.
	الانطلاق في إعداد دراسات معمقة تمكن من تحديد الإشكاليات التنموية وإبراز الميزات التفاضلية والإمكانيات المتوفرة بكل ولاية ووضع الخطط الضرورية للتنمية بها مع اعتماد منهجية تركز على تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف لكل جهة في إطار نظرة متكاملة مع المحيط المحلي والجهوي والوطني والعالمي.
	مراجعة دور الهياكل الجهوية للتنمية من دواوين ومندوبية وإدارات جهوية للتنمية لمساندة الاستثمار الخاص ودعم العمل الجمعياتي فيما يتعلق بالدراسات والتأطير والتمويل.
	وضع منهجية لجمع وتحليل المعلومة الإحصائية الجهوية والمحيّنة يقع اعتمادها خلال التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 (مستوى البنية الأساسية، مؤشرات ظروف العيش، مؤشرات اجتماعية واقتصادية...) لاعتمادها في معالجة وضع الجهات بطريقة جذرية ومعمقة تهدف إلى إرساء تنمية عادلة وناجعة.

وضع أسس لتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة على المستوى الجهوي والمحلي وذلك بدعم الديمقراطية المحلية وإصلاح منظومة الجهاز الإداري ليصبح أكثر تفاعلاً مع بقية المتدخلين الاقتصاديين وتحديد دور الأطراف الفاعلة في تصوّر النمط التنموي ومستوى المسؤولية الموكولة لهم.

تفعيل برامج التعاون الدولي اللامركزي واستغلالها لتطوير تدخلات الجمعيات والمنظمات في التواصل بين المواطنين والجهاز العمومي لتكريس مبدأ المشاركة في اختيار المشاريع والبرامج التنموية على المستوى المحلي وبرمجتها.

تسريع نسق إنجاز برنامج التنمية المندمجة والذي يهـم 90 مشروعاً بكلفة جمالية تقدر بـ 520 م د.

رصد اعتمادات تعادل 500 م د للبرنامج الجهوي للتنمية لمساعدة الجهات على توفير التشغيل الظرفي وتحسين مستوى عيش المتساكنين وظروفهم وتطوير برنامج الحضائر الجهوية للتنمية، مع ترشيد صرف الاعتمادات المخصصة لخلاص عملة الحضائر الجهوية من خلال إنجاز أشغال ذات كثافة عمالية عالية باستنباط مشاريع بلدية وتطوير البنية الأساسية داخل الأحياء وصيانة المؤسسات التربوية.

## 12. السّياسة الخارجيّة

التمسّك بالسيادة الوطنية والتضامن العربي واحترام مبادئ القانون الدولي وخدمة الأهداف الوطنية على جميع الأصعدة وتعزيز اندماج بلادنا في مختلف فضاءات انتمائها المغاربية والعربية والإفريقية والمتوسطية ودعم حضورها وإعلاء رايها في مختلف المحافل الدولية وجعلها داعمة للاقتصاد الوطني.

المحور	الإجراءات
الديبلوماسية الخارجية	تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية باتجاه دعم التنمية.
	العمل على انجاح القمة المغاربية وجعلها محطة مهمة لتفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي.
	دفع علاقات الأخوة والشراكة مع البلدان المغاربية الشقيقة ودعم العمل المغاربي المشترك.
	تنفيذ عدد من المشاريع المشتركة واستحداث المفاوضات الخاصة بإقامة اتفاقات للتبادل الحر بين دول المنطقة المغاربية.
	استكمال تركيز المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية.
	تفعيل الاتفاقيات التجارية مع بلدان المغرب وخاصة الجزائر.
	استكمال تنفيذ كافة مقتضيات منطقة التجارة الحرة العربية.
	استثمار كافة أطر الشراكة الإقليمية من ذلك استعداد بلادنا لاحتضان فعاليات المنتدى العربي الصيني في شهر ماي 2012.
	انفتاح تونس على المحيط العربي ومن ذلك الغاء التأشيرات على الدول العربية.

العمل على تعميم التجربة الالمانية في تحويل ديون تونس الى استثمارات.

تعزيز العلاقات الثنائية المتنامية مع الدول الإفريقية في إطار الاتحاد الإفريقي والمؤسسات الجهوية بالقارة. بلوغ مرتبة الشريك المتميز مع أوروبا.

دعم المسار الأورومتوسطي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

دفع التعاون مع أستراليا وبلدان القارتين الأمريكية والآسيوية وسائر الدول الصاعدة كالبرازيل والهند وأندونيسيا.

العمل على تفعيل اتفاقية اجادير التي تفضي الى مزيد من التواصل والانفتاح الاقتصادي مع الخارج.

إدخال إصلاحات جوهرية على القانون الاساسي للسلك الدبلوماسي والموظفين والعملة بما يضمن الشفافية.

صياغة خطة بمشاركة مختلف المتدخلين من وزارات وهيئات تشمل حملات ترويجية واستثمارية للمنتوج التونسي «سياحي، ثقافي، فلاحي، صناعي...»

إصلاح المراكز القنصلية بما يضمن حسن أداءها لوظيفتها الرئيسية في خدمة المواطن.

احداث خلايا اقتصادية بالقنصليات متكونة من رجال اعمال والمجتمع المدني لتطوير الاستثمار في تونس.

ربط شبكة انجاز التاشيرات في المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج مع مصالح وزارة الداخلية بغاية اقتصار اجال منحها.

احداث مكتب موحد بتونس للتصديق على الوثائق المزمع استعمالها بالخارج من قبل مواطنينا يجمع مختلف الجهات المعنية (وزارة الشؤون الخارجية، وزارة العدل ووزارة التعليم).

متابعة وضعية المساجين التونسيين بعدد من الدول.

المجال القنصلي

# تفاصيل الإصلاحات الهيكلية



سعيًا إلى تجاوز الإشكاليات التنموية القائمة والإخلالات الهيكلية المطروحة وتجسيم الطموحات والمطالب المشروعة التي جاءت من أجلها الثورة والتي من أهمها التشغيل وتنمية المناطق الداخلية وتحسين ظروف العيش والعدالة الاجتماعية وضمانا لمكاسب الثورة في حد ذاتها ترى الحكومة خلال سنة 2012 إطلاق عدة إصلاحات هيكلية تواصل إنجازها الحكومة القادمة بما يضمن وضع الأسس لتونس الجديدة حسب الرؤيا المرسومة.

وتتمحور هذه الإصلاحات حول:

1. إصلاح المنظومة الأمنية.
2. تثبيت مقومات الحوكمة الرشيدة ومقاومة الفساد.
3. منوال تنموي جديد يهدف إلى بناء رؤية استراتيجية ومتطورة للاقتصاد.
4. تحسين تنافسية الاقتصاد.

5. توفير بنية أساسية متطورة وشاملة.
6. تفعيل دور الجهات.
7. إصلاح المنظومة البنكية والمالية.
8. إصلاح منظومة الصحة والضمان الاجتماعي.
9. تطوير المنظومة التعليمية والتكوين.
10. إدماج البعد البيئي في عملية التخطيط والتنمية.
11. تنمية اقتصاد المعرفة.
12. التعليم العالي والبحث العلمي.



## 1. إصلاح المنظومة الأمنية

المحور	الإجراءات
تعميق الإصلاحات في المجال الأمني	تطوير المنظومة التشريعية للمؤسسة الأمنية
	بعث شرطة الأحياء قريبة من المواطنين ومن همومه اليومية ضمن مقاربة تنمية محلية إندماجية وتشاركية
	تفعيل جهاز الشرطة البلدية وتعزيزه
	تشكيل فريق من الخبراء والمختصين على مستوى وزارات الداخلية والدفاع وتكنولوجيا الإتصال والعدل من أجل بناء منظومة تأمينية للفضاء الإلكتروني للبلاد.
	تأسيس منظومة قانونية للجرائم الإلكترونية وتوضيحها وتفعيلها.
	توضيح المنظومة القانونية الراعية للمجال من مساحة الإختصاص وحدود التدخل والتكامل وعدم التصادم مع المنظومة الأمنية العامة للبلاد.

## 2. تثبيت مقومات الحوكمة الرشيدة ومقاومة الفساد

المحور	الإجراءات
ترسيخ الحكم الرشيد	إعداد مدونة سلوك أخلاقية لكل قطاع يساهم في وضعها أهل القطاع بالاعتماد على المعايير الدولية.
	إعداد بنك معطيات لتشخيص واقع الفساد ومواطنه وآلياته ومظاهر سوء الحوكمة على المستوى المركزي والجهوي وفي القطاع الخاص.
	إعداد موقع إلكتروني «البوابة الوطنية للحكومة الرشيدة ومقاومة الفساد» مفتوح للعموم (Open Data).
	إصلاح المنظومة الرقابية في القطاع العمومي تكريسا للشفافية والنزاهة.
	إعداد مادة دراسية إجبارية تدرّس في كلّ المستويات الدراسية تكوّس ثقافة الحوكمة الرشيدة والنزاهة تدرج في المنظومة التربوية والتعليمية والتكوينية.
	إلغاء كل الإجراءات التي يمكن الاستغناء عنها بما يقلص من البيروقراطية ويحول دون الفساد ويحسن مناخ الأعمال.
	وضع بوابة إلكترونية وطنية تمكّن جميع المتعاملين مع الإدارة من تبليغ شكاياتهم وتقديم مقترحاتهم ومتابعتها (Open Gov).
	إعادة توزيع الموارد البشرية بمختلف المصالح الإدارية بشكل ناجع وبما يضمن حدا لظاهرة الموظفين دون مهمة والموظفين اللذين يعملون فوق طاقتهم.

تطوير الرقابة الإدارية بوضع النصوص الترتيبية الضرورية لدعم دور الأجهزة الرقابية والتفقيديات وتكريس أكثر قدر من الاستقلالية والكفاءة لأعوانها.

تفعيل 119 خدمة إدارية على الخط لتشمل القطاعات والوزارات.

إرساء منظومة يمكن استغلالها من قبل مختلف الهياكل العمومية لتطوير خدمات عمومية عبر الهاتف الجوال.

إنجاز بوابة البيانات المفتوحة لتمكين المواطنين من النفاذ إلى مختلف المعطيات العمومية التي تنتجها الهياكل العمومية (OPEN DATA).

إرساء الية للسهر على حسن الإنجاز واحترام الأجال.

الانطلاقات في تجربة نموذجية للشراء الإلكتروني يقيم تعميمها لاحقا على مختلف الهياكل الإدارية والمنشآت والمؤسسات العمومية.

### 3. منوال تنموي جديد يهدف الى بناء رؤية استراتيجية ومتطورة للاقتصاد.

المحور	الإجراءات
تطوير هيكلية الاقتصاد	الترفيه في حصة القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية والقائمة على التجديد والابتكار في هيكله الناتج المحلي الاجمالي من خلال احداث المزيد من الأقطاب التكنولوجية لاستقطاب الاستثمارات في قطاعات ذات المحتوى التكنولوجي الرفيع على غرار الصناعات الغذائية والبيوتكنولوجية وتكنولوجيات الاتصال والمعلومات والصحة والطاقات المتجددة.
	توجيه برنامج التأهيل لتشجيع الاستثمارات المجددة والتطوير التكنولوجي ودعم انظمة الجودة.
	تطوير قطاع الخدمات وتسريع تأهيله باعتبار الطاقات الكامنة وتحرير الانشطة الخدماتية ودعم الخدمات المتعلقة بتكنولوجيات الاتصال والخدمات الموجهة للمؤسسة والخدمات خارج بلد المنشأ.
	إدماج عامل التجديد صلب منظومة الانتاج من خلال تنمية منظومة البحث والتطوير ودعم آليات التمويل لهذا المجال وتطوير علاقات الشراكة بين الجامعة والمؤسسة.
	الترفيه في الانتاجية لدى المؤسسات.
	تعميق الاندماج في الاسواق العالمية وتطوير الشراكة وهيكله مجال التصدير ودعمه.
استراتيجيات قطاعية محددة	<b>الفلحة</b> مراجعة المقاييس المعتمدة لكراء الاراضي الدولية قصد ضمان الشفافية ونجاعة الاستثمار والنظر في صيغ شراكة بين ديوان اراضي الدولية والمستثمرين.

مراجعة الإطار القانوني المنظم لمختلف الهياكل المهنية بهدف تشجيع الفلاحين على التنظيم على مستوى الانتاج والتحويل والترويج لمنتجاتهم وتركيز تجارب نموذجية بجهات مختلفة لشركات تعاونية وشركات خدماتية مندمجة تشمل مختلف الأنشطة.

استنباط تصورات جديدة لتنفيذ التمويل الفلاحي ومعالجة المديونية المتراكمة على الفلاحين.

تحفيز الاستثمار في القطاع الفلاحي وخاصة بالمناطق الداخلية باعطاء الاولوية للمشاريع ذات طاقة تشغيلية مرتفعة وقيمة مضافة عالية.

### **السياحة**

الشروع في إنجاز المخطط الإستراتيجي لتعصير القطاع السياحي في إطار وحدة تصرف حسب الأهداف: تنويع العرض السياحي وتشجيع الجودة والتجديد.

إضفاء النجاعة المطلوبة على المنظومة الترويجية والتسويقية.

دعم تموقع الوجهة على شبكة الأنترنت.

تعصير هيكلية المؤسسات المشرفة على القطاع.

إعادة النظر في منظومة تمويل الاستثمارات السياحية.

### **الصناعة**

إعادة النظر في مهام وتموقع المراكز الفنية القطاعية وإعادة هيكلتها قصد إعطائها مزيدا من الفاعلية والنجاعة لكي تتمكن من الإحاطة بالقطاعات الصناعية تقنياً وتكنولوجياً في أحسن الظروف.

بعث المرصد الوطني للأداء الاقتصادي يعنى بتموقع القطاعات الاقتصادية والمؤسسات حتى يسهل رسم الاستراتيجيات والتصورات التنموية.

الشروع في برنامج خاص لتأهيل وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية (الصناعية والخدماتية) قصد تحسين قدرتها التنافسية وأدائها الاقتصادي.

بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إعداد وتنفيذ برامج تعنى بمساعدة المؤسسات ومخابر البحوث على الإدماج ضمن شبكات البحوث والابتكار لتمكينها من نقل المعرفة والمساهمة الفعالة في التحكم في التكنولوجيا.

بالتنسيق مع المهنيين والخبراء، إرساء مقاييس جودة تمكّن من إسناد علامات جودة للمنتجات قصد تثمين المنتجات التونسية وحمايتها محليا ودوليا.

إعادة هيكلة وكالة النهوض بالصناعة والتجديد حتى تتمكن من الاضطلاع بمهامها على أحسن وجه خاصة بداخل الجمهورية في مجالات دعم الاستثمار و المبادرة الخاصة وتحفيز الابتكار بتسيير البرامج وقيادة المنظومة الوطنية الابتكار المزمع إحداثها قريبا.

## 4. تحسين تنافسية الاقتصاد.

المحور	الإجراءات
	تطوير دور الأقطاب التنافسية في دفع مستوى المؤسسات الوطنية وتحسين تموقعها في الداخل والخارج.
	إنجاز برنامج خصوصي لبناء محلات صناعية جاهزة بحوالي 100 ألف متر مربع.
	تشخيص المؤسسات الأجنبية ذات التوجهات الاستثمارية والتوسيعية وحثها على الانتصاب في تونس بالنسبة للقطاعات والمنتجات ذات المزايا التفاضلية.
	العمل على إحداث صندوق سيادي للاستثمار تتفرع عنه صناديق أخرى وتساهم الدولة مباشرة في جزء من رأس ماله ويكون لهذا الصندوق التأثير الإيجابي لجلب المستثمرين، تونسيين أو أجانب، بهدف إنعاش السوق المالية ومعاودة مجهودات القطاع العام لتحقيق الأهداف التنموية.
	تطوير سبل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في جميع المجالات الاستثمارية وخاصة الاستراتيجية والواعدة منها بغية تحفيز المبادرات الخاصة وهو ما من شأنه الحد من المديونية العمومية، ولهذا الغرض تعتزم الوزارة إحداث إدارة عامة تعنى بتأطير السبل القانونية والفنية للشراكة بين القطاعين المذكورين.
	الشروع في إنجاز جيل جديد من المناطق الصناعية يأخذ بعين الاعتبار الميزات الجهوية وذلك في إطار نظرة شاملة تهدف إلى خلق سلسلة قيم «Chaine de valeurs» لتثمين المنتج المحلي للجهة.

اجراء استشارة موسعة حول المنظومة الجبائية بهدف ضبط الإصلاحات الهيكلية لهذه المنظومة بما يستجيب لانتظارات مختلف القطاعات والأطراف الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مناخ الاستثمار وتيسير اجراءاتها وتخفيف العبء الجبائي على مدخلات الانتاج وعلى أرباح المؤسسات وسيكون للمجلس الوطني للجبائية واللجان التي ستنبثق عنه دور هام في هذه الاستشارة.

تحديث الإدارة الجبائية وتنفيذ مؤسسة الموفق الجبائي للرد على عرائض المطالبين بالاداء.

الانطلاق في مراجعة مجلة الديوانة.

مراجعة النظام الأساسي العام والخاص لأعوان الديوانة في اتجاه توضيح واجباتهم وحقوقهم.



## 5. توفير بنية أساسية متطورة وشاملة

المحور	الإجراءات
توفير البنية الأساسية الملائمة	دعم الشبكة الأساسية للطرق السريعة وربطها بأهم المناطق الاقتصادية والعمراية عبر وصلات ربط تسمح بتوزيع حركة المرور بين مختلف الجهات. دعم الطرق السريعة بين الجهات الحدودية من جهة والجهات الساحلية من جهة أخرى.
	الشروع في إنجاز جيل جديد من المناطق الصناعية يأخذ بعين الإعتبار المميزات الجهوية في إطار نظرة شاملة تهدف إلى خلق سلسلة قيم لتثمين المنتج المحلي للجهة.
	إنجاز فضاءات صناعية بمواصفات عالمية خاصة الموجهة للخدمات خارج بلد المنشأ.
تحديث قطاع الاتصالات	إعادة هيكلة الوكالة التونسية للانترنات وتعديل الأطر القانونية المتعلقة بتنظيم قطاع الأنترنات. تحيين المخطط الوطني للترددات ومراجعة معايير استعمال الترددات الراديوية.
	ملائمة الإطار القانوني والترتيبي لمتطلبات المناخ التنافسي وتنظيم الأدوار بين كافة المتدخلين في سوق الاتصالات.
	مقاربة التشرييع في مجال تنظيم القطاع البريدي مع ما هو معتمد في الاتحاد الأوروبي.

توفير الفضاءات المهيأة لاحتضان المؤسسات الناشطة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال تشبيك المراكز الجهوية للعمل عن بعد.

وضع منصة لتوفير خدمات وموارد لفائدة مراكز العمل عن بعد ومحاضن المؤسسات تعتمد على تكنولوجيا الحوسبة السحابية (CLOUD COMPUTING).

إعادة هيكلة وتنشيط بوابة البرمجيات الحرّة.

## 6. تفعيل دور الجهات

المحور	الإجراءات
تفعيل دور الجهات والهيكل المحلية	<p>- تشريك مختلف الأعوان الاقتصاديين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والاحزاب السياسية في وضع السياسات التنموية قصد تجسيد الطابع الجهوي والمتكامل والمندمج وبالتالي القطع مع الطابع القطاعي للمخططات الجهوية انطلاقا من التجربة الناجحة لاعداد الميزانية التكميلية لسنة 2012.</p> <p>- إعطاء صلاحيات أكثر للجهات في مجال إنجاز ومتابعة البرامج والمشاريع المبرمجة في اطار الميزانية التكميلية.</p> <p>- وضع عقود برامج بين الدولة والجهات ودعم أسس الحوكمة الرشيدة في التصرف في الاعتمادات.</p> <p>- إعداد دراسات معمقة تمكن من تحديد الإشكاليات التنموية وإبراز الميزات التفاضلية والإمكانيات المتوفرة بكل ولاية ووضع الخطط الضرورية للتنمية بها مع اعتماد منهجية تركز على تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف لكل جهة في إطار نظرة متكاملة مع المحيط المحلي والجهوي والوطني والعالمي.</p> <p>- مراجعة دور وتركيبه المجالس الجهوية للتنمية والهيكل الجهوية للتنمية من دواوين ومندوبية وإدارات جهوية للتنمية لمساندة الاستثمار الخاص ودعم التنمية بالجهات.</p> <p>- مراجعة القانون المنظم للبلديات والتحضير للانتخابات البلدية.</p> <p>- الانطلاق في دراسة لاصلاح منظومة التمويل البلدي بما يضمن توفير الموارد الاساسية للبلديات لإنجاز مشاريعها.</p>

## 7. إصلاح المنظومة البنكية والمالية

الإجراءات	المحور
إصلاح النظام البنكي وفق المعايير الدولية ولا سيما في ضوء قابلية التحويل الكامل للدينار.	تحسين نجاعة القطاع المالي
اندماج البنوك الحكومية لخلق كيان مصرفي وطني قوي.	
السعي للتكامل المالي على مستوى المغرب العربي.	
اعتماد منهجية التصرف في الميزانية حسب الاهداف.	
الإسراع في إعادة هيكلة البنوك بدءاً من إعادة هيكلة أصولها في القطاعات الاستراتيجية مثل قطاع السياحة.	
تطوير مجالات الشراكة بين القطاع الخاص والعام في تمويل المشاريع البنكية الأساسية.	الرقمي بآداء القطاع المالي
تحسين نجاعة الوساطة البنكية.	
انفتاح الأعمال المصرفية على منتجات وخدمات جديدة، ولا سيما منتجات التمويل الإسلامي.	
تطوير القدرات المالية للبنوك.	
تطوير جودة الخدمات البنكية.	
اصدار اجراءات جديدة للمصرف.	
تطوير نشاط شركات وصناديق الاستثمار ذات رأس مال تنمية وتنويع مجالات تدخلها.	

## 8. إصلاح المنظومة الصحيّة والضمان الاجتماعي

المحور	الإجراءات
المنظومة الهيكلية والتشريعية	تطوير التشريعات المنظّمة للقطاع والمتعلّقة أساسا بمراجعة قوانين تنظيم المهن الصيدليّة وصنع وتسجيل الأدوية المعدّة للطب البشري وكيفيات التجارب الطبيّة والعلميّة للأدوية المعدّة للطب البشري.
	مراجعة الأنظمة الأساسيّة للمدرسين والسلوك الطبي والنصوص الترتيبية المتعلقة بتنظيم بعض المناظرات ( الإقامة في الطب، المسار الإستشفائي الجامعي، انتاب الإداريين ... )
	إحداث وكالة وطنيّة للمواد الصيدلانيّة وإعادة هيكلة الوكالة الوطنيّة للرقابة الصحيّة والبيئية للمنتجات لإضفاء مهام تقييم المخاطر الصحيّة.
	مراجعة الخارطة الصحيّة (التجهيزات الطبيّة الثقيلة، مراكز تصفية الدم، صيدليات بيع الأدوية .... ) باعتماد مقاييس تأخذ بعين الاعتبار حاجيات السكان والتوازن بين الجهات والتكامل بين القطاعين العمومي والخاص وحسب الإمكانيّات الوطنيّة المتاحة.
	متابعة الحسابات الوطنيّة للصحة مع القيام بدراسات حول تطور النفقات الصحيّة وطرق تمويلها وتقدير كلفة الخدمات الصحيّة وتحسينها.

## إصلاح أنظمة الضمان الاجتماعي

تحسين الدراسة الاستشرافية لأنظمة التقاعد على ضوء المعطيات الديمغرافية والاقتصادية لاستنباط الحلول والإجراءات على المدى القصير والبعيد لضمان التوازنات المالية للصناديق الاجتماعية ومعالجة العجز الذي بدأت تشكوا منه.

إعداد دراسة تقييمية لنظام التأمين على المرض.

تمكين الأعوان العموميين الموضوعين في حالة عدم مباشرة أو الموفدين في إطار التعاون الفني من تسوية فترات نشاطهم لاحتسابها ضمن الأقدمية في التقاعد.

مراجعة أحكام مجلة الشغل المتعلقة بتسوية نزاعات الشغل الجماعية في اتجاه إقرار ضمان قدر أدنى من الخدمة في صورة ما إذا تعلق الإضراب أو الصدّ عن العمل بمصلحة أساسية وإصدار الأمر المتعلق بضبط قائمة المصالح الأساسية.

التشاور مع المنظمات المهنية للعمّال وأصحاب العمل بخصوص الصيغة التي سيقم اعتمادها في الجولة التفاوضية القادمة تاريخ انطلاقها، الفترة المغطاة، مجالات التفاوض، مستوى التفاوض (مركزيا أو قطاعيا...) وتحسين الاتفاقيات المشتركة القطاعية.

مراجعة بعض الأحكام من فصول مجلة الشغل المتعلقة بالسلامة المهنية ومحيط العمل.

## 9. تطوير المنظومة التعليمية والتكوين

المحور	الإجراءات
	تحسين مردودية قطاع التربية على ضوء نتائج الاستشارة الوطنية.
	دعم جودة القطاع من خلال تعزيز تدريس اللغات الاجنبية بجميع المراحل التعليمية.
	الرفع من عدد التلاميذ بالشعب العلمية والتقنية.
	ايجاد الصيغ والاليات لمقاومة الفشل المدرسي والانقطاع المبكر عن الدراسة.
	تطوير التكوين والتدريب في القطاعات الواعدة واحداث اقطاب امتياز للتكوين في الانشطة الواعدة بالشراكة مع المهنيين ومؤسسات تكوين دولية مع اعتماد اللغات الاجنبية في عدد منها.
	تطوير الاختصاصات ذات التشغيلية العالية ودعم الماجستير المهني.
	تشريك المؤسسات الاقتصادية في تكوين الطلبة وتسهيكل ادماجهم صلبها.
	إصلاح منظومة أمد.

## 10. إدراج البعد البيئي في عملية التخطيط للتنمية

الإجراءات	المحور
مراجعة السياسة البيئية في اتجاه مزيد إدراج البعد البيئي في عملية التخطيط للتنمية وفي الإستراتيجيات القطاعية، والعمل على مصالحة المواطن مع محيطه بما يضمن مشاركته الفعلية في المحافظة عليه.	
الوقاية من التلوث و الحد من الأضرار البيئية.	
تحسين الوضع البيئي بالأقطاب الصناعية الكبرى.	
المحافظة على الموارد والأوساط الطبيعية.	
إرساء دعائم التنمية المستدامة.	
دعم المؤسسات في مجال تطوير البحث التطبيقي في التكنولوجيا النظيفة وتطوير البحث التطبيقي.	
التعاون الدولي في المجال البيئي، إرساء منظومة متطورة للاتصال والتربية والإعلام البيئي.	
تأهيل و تحديث منظومة التشريع البيئي.	
إرساء مقومات الإقتصاد الأخضر ودعم فرص التشغيل في المجال البيئي.	



## 11. تنمية إقتصاد المعرفة

الإقتصاد الرقمي أهم إقتصاد في العالم من ناحية الطاقة التشغيلية خاصة لحاملي الشهادات العليا والقيمة المضافة في المستقبل. كما يعد من ركائز تطوير الشفافية ومنظومة الحوكمة. و سيمثل الإستثمار المالي والبشري في هذا الإقتصاد ركيزة من ركائز المنوال الإقتصادي الجديد لتونس وألية هامة للإستثمار والتشغيل ذي القيمة المضافة.

المحور	الإجراءات
	تعديل قانون الصفقات العمومية لتصبح الشراكة بين القطاع العام والخاص هي الأساس في الصفقات الكبرى في مجال الإقتصاد الرقمي والمعرفي.
	إعادة هيكلية المنظومات المعلوماتية لكل الوزارات والمؤسسات الحكومية والإدارية ضمن منوال جديد يركز على: <ul style="list-style-type: none"><li>- تكنولوجيا الحوسبة السحابية (cloud computing technology).</li><li>- منظومة الادارة والحوكمة المنفتحة (open gov).</li><li>- منظومة المعلومات المنفتحة (open data).</li><li>- منظومة البرامج كالخدمات (softwear as a service).</li></ul>
	إدراج صندوق للإقتصاد الرقمي والمعرفي ضمن صندوق الودائع والضمانات للإستثمار في مشاريع نموذجية وتجديدية في صناعة المحتوى والصناعة الرقمية.
	توجيه منظومة التعليم الجامعي والمهني في مجال الإقتصاد الرقمي والمعرفي تساوفا مع المنوال الجديد لهذا الإقتصاد.

التركيز في التكوين على الشهادات ذات التنظير الدولي وخاصة في مجال البرمجيات والخدمات والتجهيزات في التكنولوجيات الجديدة والتي سبق ذكرها ووضع سياسة تسويقية لهذه التكنولوجيات .

إعتماد منحة للطلبة لمدة خمس سنوات متواصلة في التخصصات التي لم تحدث بعد والتي لها أهمية في دعم الإقتصاد الرقمي معدّل 400 طالب في السنة.

توفير تربّصات في الشركات ذات الصيت العالمي في التخصصات التالية:  
- التكنولوجية الحيوية السحابية (cloud computing technology) والخدمات بكّ مكوناتها في التجهيزات والبرمجيات  
- تكنولوجيات التصرف في المشاريع PMO في الإقتصاد الرقمي والمعرفي  
- تكنولوجيا OPEN DATA ET OPEN GOV

## 12. التعليم العالي والبحث العلمي

المحور	الإجراءات
ترشييد للحكومة وانفتاح على المحيط	تعزيز الإدارة المستقلة للجامعات ومؤسسات التعليم العالي و تعميم العقود بحسب البرامج والإدارة بحسب الأهداف. تفعيل مناهج التقييم المستمر للأداء ونظام الاعتماد وتطوير نظام أمد.
	تمكين الجامعات من أفضل المهارات البشرية من خلال تطوير التكوين الأساسي البيداغوجي الأولي لإطار التدريس وتحسين إدارة الإشراف على المؤسسات وتسهيح تنقل الكفاءات التونسية إلى الخارج لمزيد التحصيل والتأهيل وتعزيز التعاون الدولي.
ربط التعليم العالي بالتشغيل واحتياجاته	إعادة النظر في نظام التوجيه الجامعي ليتناسب مع احتياجات الطلاب والعمل في ذات الوقت. تحويل الأولويات الوطنية (الاقتصاد القائم على المعرفة، والصحة، والطاقة المتجددة والتنمية المستدامة والتنمية الإقليمية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وغيرها) إلى مشاريع وطنية للبحث. تيسير تنقل الباحثين بين مراكز البحوث والمؤسسات الاقتصادية.



# الخاتمة



بعد أن اجتمعت إرادة التونسيين الأحرار على إنجاز ثورة رائدة فتحت المجال واسعا لبناء دولة نامية ومتطورة في حجم انتظارات شعبنا وتطلعات شبابنا. بعد أن نجحنا في إنجاز خطوات هامة في مسار الانتقال الديمقراطي، تستقبل بلادنا مرحلة هامة وحساسة يجب أن تنصرف فيها جهود كل التونسيين نساء ورجالا على تنويع انتماءاتهم، إلى العمل الجاد والدؤوب، على اعتبار أن تحقيق التنمية وزيادة الثروة وبناء اقتصاد وطني قوي هي شروط أساسية لترسيخ الديمقراطية وتكريس ثقافة المواطنة وبناء مجتمع يكون فيه المواطن آمنا على نفسه وماله، كريما في شخصه، حرا في رأيه، مكفولة حقوقه، حرة مبادرته، متساوية حظوظه، ينعم بطيب العيش، يجتهد في خدمة الصالح العام، مشدودة تطلعاته إلى المستقبل وإلى المساهمة في بناء تونس الجديدة

قال تعالى :

﴿الذين أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف﴾

والله ولي التوفيق





